الأمم المتحدة

S/PV.4231

مجلس الأمن

السنة الخامسة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٢٣١**

الأربعاء، ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، الساعة ١٥/٣٠

نيويورك

الرئيس: السيد فان والصم (هولندا)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي	السيد لافروف
الأرجنتين	السيد ليستريه
أوكرانيا	السيد كوتشنسكي
بنغلاديش	السيد تشودري
تونس	السيد بن مصطفى
جامايكا	الآنسة دورانت
الصين	السيد وانغ ينغفان
فرنسا	السيد لفيت
كندا	السيد هاينبيكر
مالي	السيد وان
ماليزيا	السيد ميسران
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السير جيرمي غرينستوك
ناميبيا	السيدة أشيبالا – موسفي
الولايات المتحدة الأمريكية	السيد هولبروك

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

رسالة مؤرخة ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للجماهيرية العربية الليبية لدى الأمم المتحدة (S/2000/1109)

00-75905

0075905

افتتحت الجلسة الساعة ١٦/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما فيها قضية فلسطين

رسالة مؤرخة ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للجماهيرية العربية الليبية لدى الأمم المتحدة (S/2000/1109).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي إسرائيل والجماهيرية العربية الليبية وجنوب أفريقيا يطلبون فيها دعوهم للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين للاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد لانكري (إسرائيل) مقعدا على طاولة المجلس؛ وشغل السيد دوردة (الجماهيرية العربية الليبية) والسيد كمالو (جنوب أفريقيا) المقعدين المخصصين لهما بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ من المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة، ستصدر بوصفها الوثيقة S/2000/1112، وفيما يلي نصها:

> ”يشرفني أن أرجو من مجلس الأمن أن يوجه دعوة، وفقا للممارسة السابقة، إلى المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة للاشتراك في الاجتماع الذي سيعقده مجلس الأمن يوم الأربعاء ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، فيما يتعلق بالحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس“.

وأعتزم، بموافقة المجلس، دعوة المراقب الدائم عن فلسطين للاشتراك في المناقشة الحالية وفقا لقواعد النظام الداخلي والممارسة السابقة المتبعة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض. تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد القدوة (فلسطين)، مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن استجابة للطلب الوارد في الرسالة المؤرخة ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للجماهيرية العربية الليبية لدى الأمم المتحدة، الوثيقة (S/2000/1109). وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2000/1107، التي تتضمن نص رسالتين متطابقتين مؤرختين ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، موجهتين إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة.

وأعطي الكلمة للمراقب الدائم عن فلسطين.

السيد القدوة (فلسطين) (تكلم بالعربية): السيد الرئيس، اسمح لي في البداية أن أتقدم لكم بالتهنئة على رئاستكم مجلس الأمن خلال هذا الشهر، وأن أعبر عن شكرنا العميق لكم على تعاونكم وتفهمكم خلال الأوقات الصعبة التي يمر بها الشعب الفلسطيني وتمر بها البعثة المراقبة عن فلسطين لدى الأمم المتحدة.

أود أيضا بهذه المناسبة أن أتقدم بشكر خاص للرئيس السابق للمجلس، سعادة السفير مارتن أنجابا، على جهوده القيمة باتجاه قيام المجلس بتحمل مسؤولياته تجاه الوضع المتفجر في الأرض الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس، وفي منطقة الشرق الأوسط بشكل عام. تلك الجهود التي أثمرت مع جهودكم جميعا في اعتماد قرار مجلس الأمن ١٣٢٢ (٢٠٠٠)، القرار القيم ولكن، مرة أخرى، القرار الذي لم يتم الالتزام به من قبل إسرائيل، قوة الاحتلال.

أود أيضا، السيد الرئيس، أن أشكركم جميعا على استجابتكم العاجلة للطلب العربي بعقد هذه الجلسة الفورية لمجلس الأمن، بالرغم من العطلة القادمة، التي نهنئكم عليها.

لقد جاء الطلب العربي بالطبع بسبب التصعيد الاسرائيلي الخطير الذي حدث خلال الساعات الماضية. ففي الأول من أمس، ومع الساعة السادسة مساء بتوقيت فلسطين، قامت طائرات الهليكوبتر العسكرية الإسرائيلية، مدعمة بالزوارق الحربية الإسرائيلية، بشن غارات عنيفة على عدة مواقع في مدينة غزة وعلى غيرها من المواقع في قطاع غزة بشكل عام. قامت خلالها قوات الاحتلال الإسرائيلية بإطلاق أكثر من ٥٠ صاروخا تجاه بعض مواقع السلطة الوطنية الفلسطينية، بما في ذلك مقار للشرطة والأمن الوقائي ولحركة فتح، الحزب ذي الاتجاه العام في فلسطين.

لقد ترتب على هذه الغارات وفاة شخص فلسطيني واحد على الأقل وإصابة أكثر من ٧٠ بجراح. ونتج عنها أيضا تدمير مادي واسع، ولكن ربما الأهم من كل ذلك أنه نتج عنها حالة رعب عام ساد كل سكان قطاع غزة الذين يربو عددهم على مليون نسمة.

إن هذا التصعيد الخطير يهدد بأخذ منطقة الشرق الأوسط بشكل عام إلى أوضاع مجهولة وخطيرة قد تترتب عليها نتائج غير محمودة العواقب.

منذ ٢٩ أيلول/سبتمبر الماضي، أي بعد يوم واحد من الزيارة المشؤومة التي قام بها المدعو آريل شارون إلى الحرم الشريف في ٢٨ أيلول/سبتمبر، قمنا بمخاطبة المجلس برسائل رسمية أربع عشرة مرة. وفي هذه الرسائل نقلنا للمجلس، من ضمن ما نقلنا، أسماء الشهداء الفلسطينيين الذين زاد عددهم على ٢٢٥ شهيدا. ونقلنا للمجلس أيضا نماذج من المسلك الإسرائيلي، نماذج عن استخدام الآلة العسكرية الإسرائيلية الضخمة، وعن استخدام القوة بشكل مفرط، وبدون تمييز، وفي كثير من الأحيان، حتى بدون مبرر. وأبلغنا المجلس بالحالات العديدة من القتل المتعمد، سواء من خلال القناصة أو من خلال استخدام أسلحة أخرى، بما في ذلك الأسلحة الثقيلة مثل الدبابات وغيرها. وأبلغنا المجلس عن إلحاق الأذى البالغ بأعداد هائلة، وأيضا بشكل متعمد في الكثير من الأحيان.

إننا نتحدث عن حوالي ٠٠٠ ١٠ إصابة، منها على الأقل ٠٠٠ ٢ إصابة برصاص حي، بذخيرة حية. ومنها أعداد كبيرة سوف تصبح معاقة مدى الحياة، ومنها حوالي الثلث من الأطفال دون الـ ١٨ من العمر.

لقد أعلمنا المجلس أيضا عن الدمار الواسع الذي سببته الحملة الدموية الإسرائيلية التي قامت بها قوة الاحتلال، وعن هدم البيوت وهدم المباني والمصانع وتجريف الأراضي الزراعية. وأعلمنا المجلس عن فرض الحصار على المدن وأماكن التجمع، وعن منع حركة الأفراد والبضائع. وأخيرا عن التدمير الكبير الذي لحق بالاقتصاد الفلسطيني الضعيف.

كل ما سبق بطبيعة الحال يمثل انتهاكات خطيرة لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩. والعديد منها يمثل بالفعل جرائم حرب وفقا لأحكام هذه الاتفاقية. ما حدث أيضا يمثل انتهاكات خطيرة لقرارات الأمم المتحدة، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن.

لقد تواكب كل ذلك مع تجميد عملية السلام من قبل إسرائيل حيث أعلن قادتها بفخر عما أسموه استراحة مؤقتة "Time out" من عملية السلام، وكأنها لعبة لكرة السلة. وتواكب ذلك أيضا مع محاولات إلقاء اللوم على السلطة الفلسطينية بدلا من محاولة رؤية الواقع الذي خلقته السياسات والممارسات الإسرائيلية، الناتجة أساسا عن وجود الاحتلال الإسرائيلي وعن الاستيطان واستمرار الاستيطان حتى بعد بداية عملية السلام.

تواكب كل ذلك مع محاولات إلقاء اللوم على الشعب الفلسطيني بأكمله بطريقة عكست تفكيرا عنصريا واضحا. كيف يمكن وصف اتهام مثل أن الشعب الفلسطيني يقوم بإلقاء أطفاله أمام مطلقي النار من الجنود الإسرائيليين؟ كيف يمكن تفسير مثل هذا الاتهام بغير أنه يحمل في طياته تفكيرا عنصريا واضحا!

وفوق كل ذلك حاولت إسرائيل حتى التملص من تفاهمات شرم الشيخ، بما في ذلك مؤخرا منع وعرقلة تشكيل لجنة كشف الحقائق التي تم الإعلان عنها في ٧ تشرين الأول/أكتوبر الماضي، الإعلان الذي جاء بعد انتظار طويل. ومنذ ذلك الوقت وحتى الآن لم تقم هذه اللجنة بأية خطوة.

السبب، كما يمكن لأعضاء المجلس أن يتوقعوه، وكما أعلمتنا الصحف صباح هذا اليوم، هو العرقلة التي تقوم بها إسرائيل. أعلمتنا صحيفة واحدة على الأقل بأن القائم بأعمال وزير الخارجية الإسرائيلية أرسل رسالة إلى الإدارة الأمريكية يعلمهم فيها أن الوقت غير مناسب الآن لقيام هذه اللجنة بأعمالها. حتى اللجنة، التي أعلن عنها الرئيس كلينتون وفقا لتفاهمات شرم الشيخ، أصبحت الآن غير مرغوب فيها من قبل سلطة الاحتلال.

ما هي إذن حصيلة كل ذلك؟ ما هي حصيلة هذه الحملة الإسرائيلية التي بدأت في ٢٨ أيلول/سبتمبر الماضي، مع الاعتداء الذي حدث على أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين في القدس الشرقية المحتلة؟ الحصيلة الأولى، أعداد كبيرة من الشهداء والجرحى ومن الدمار؛ والحصيلة الثانية، إلحاق الدمار الكبير بعملية السلام في الشرق الأوسط؛ والحصيلة الثالثة، خلق توتر عميق وواسع في المنطقة بشكل عام؛ والحصيلة الرابعة، التهديد بأخذ المنطقة برمتها إلى حافة المواجهة.

والسؤال هنا في ظل هذا الواقع السيئ هو: كيف يمكن وضع حد لهذا الوضع؟ مسؤولية مجلس الأمن هنا واضحة وثابتة وفقا لميثاق الأمم المتحدة. يجب أولا اتخاذ خطوات محددة تنهي الحملة الإسرائيلية الدموية ضد الشعب الفلسطيني والمدنيين الفلسطينيين. ويجب ثانيا على مجلس الأمن توفير الحماية الدولية اللازمة للمدنيين الفلسطينيين تحت الاحتلال الإسرائيلي.

ولنكن صرحاء مع بعضنا – الأطراف، بعد كل ما حدث، لا تستطيع بمفردها إنهاء هذا الوضع. وهي بحاجة لمساعدة طرف ثالث. ونحن لا نستطيع أن نفهم مطلقا أسباب المعارضة أو التسويف، سواء جاءت من أحد الأعضاء في هذا المجلس أو من الطرف المعني خارج هذا المجلس.

منذ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر الماضي، أي منذ حوالي شهر، طالبنا بتشكيل قوة مراقبين تابعة للأمم المتحدة. وقد حضر الرئيس ياسر عرفات شخصيا

للاجتماع بأعضاء المجلس، ونحن نشكركم هنا على الاجتماع الخاص الذي تم ترتيبه مع الرئيس عرفات. لقد طرح على المجلس تفاصيل الفكرة الفلسطينية: ٠٠٠ ٢مراقب عسكري – وقلنا في ذلك الوقت، مسلحين بشكل خفيف. ولماذا ٠٠٠ ٢؟ لأن تقديراتنا فيما يتعلق بالاحتياجات العملية القائمة على الأرض تشير إلى هذا الرقم. على أن تعمل هذه القوة – قوة المراقبين – تحت علم الأمم المتحدة وتحت قيادتها، ودون الانتشار إلى مواقع ثابتة، أو وفقا لخطوط ثابتة، حتى يكون واضحا أن الهدف هو فقط توفير الأمن والسلامة للمدنيين الفلسطينيين.

وأخذنا الوقت الكافي، وتعاملنا مع كافة الاقتراحات البنَّاءة. وأشير هنا بشكل محدد إلى الأفكار الفرنسية في هذا المجال، التي حاولنا أن نأخذها بعين الاعتبار عندما بلورنا أفكارنا بشكل أكثر تحديدا.

أما بالنسبة لموضوع موافقة إسرائيل، فنحن مرة أخرى نؤكد أن موافقة إسرائيل، باعتبارها القوة القائمة بالاحتلال، لا يمكن أن تكون شرطا مسبقا لقيام مجلس الأمن باتخاذ الإجراء اللازم. إن المجلس لا يتعامل هنا مع وضع داخلي لأية دولة عضو من أعضائه. إنه يتعامل مع الدولة الوحيدة في الأمم المتحدة المعرَّفة كقوة احتلال من قبل مجلس الأمن في ٢٥ قرارا أصدرها المجلس حول الوضع في المنطقة – وأكرر، ٢٥ قرارا – ولا توجد أية حالة أخرى شبيهة بها.

قلنا إذن إن موافقة إسرائيل ليست شرطا مسبقا، وإن كنا ندرك أن تعاون إسرائيل من الناحية العملية هو أمر مطلوب لتنفيذ القرار الذي يمكن اعتماده من قبل المجلس. وهو الأمر الذي يأتي من خلال الواجبات القانونية للعضوية. وهو بالتالي أحد الواجبات الملقاة على عاتق إسرائيل وفقا لميثاق الأمم المتحدة كدولة عضو في الأمم المتحدة.

وقلنا أيضا إن واجبنا جميعا – أعضاء المجلس والأطراف الأخرى – توفير مثل هذا التعاون العملي من قِبل سلطة الاحتلال.

وفي يوم الجمعة الماضي اتفق مجلس الأمن على تفويض الأمين العام بإجراء المشاورات اللازمة حول هذا الموضوع. لقد رحبنا بذلك، وتعاملنا بإيجابية مع جهود الأمين العام، وما زلنا ننوي أن نستمر في هذا التعامل الإيجابي.

وفي نفس الوقت، نقول إن الوقت ضيق للغاية، وأعداد الضحايا تتزايد، والدمار يتسع، والأمور تزداد تعقيدا. وكلها أسباب تدعو إلى العجلة في اتخاذ القرار الملائم في هذا المجال.

نحن، بصراحة، نطلب من المجلس، بإخلاص، أن ينظر في اتخاذ الإجراء اللازم مع بداية الأسبوع القادم. وعندها سوف يكون قد مر أكثر من شهر على هذه المحاولة. وأعتقد أن من العدالة بحق هذا الشعب، الذي يُعاني تحت الاحتلال، أن يقوم المجلس باتخاذ المحاولة الرسمية في مجال اعتماد، أو الفشل في اعتماد، مشروع القرار المقدم إليه.

لقد كنا نتوقع مع هذا الوقت أن يحتفل العالم بإنجازات عملية السلام في الشرق الأوسط. وقد كنا نتوقع أن نحتفل جميعا بعضوية فلسطين في الأمم المتحدة كدولة عضو في المنظمة الدولية. وأنا شخصيا كنت أتوقع أن أكون في مجال عمل يختلف عن المجال الحالي.

وبكل أسف، تأبى سلطة الاحتلال أن تستوعب المسألة الأساسية، المسألة الأساسية البسيطة الواضحة، أن أصل البلاء هو الاحتلال، وأنه إذا ما كان لديها الاستعداد

لإنهاء هذا الاحتلال، انتفت كل هذه المصائب التي تحل بشعبنا والتي تحل بالمنطقة بشكل عام.

لماذا المواجهة، ولماذا إطلاق النار، ولماذا تبادل التهم؟ إنهاء الاحتلال سوف يقود إلى الإنهاء الفوري لكل هذا. هذا هو أصل البلاء، وهذا هو العلاج اللازم الذي لا يحتاج إلى الكثير من العبقرية، ولا يحتاج إلى أي اختراع جديد.

هذا هو التاريخ المعاصر للكثير من الشعوب التي ناضلت من أجل حق تقرير المصير ومن أجل الحرية. المطلوب من هذا المجلس أن يجعل هذه الحالة أقل ألما، حتى نتجنب جميعا مزيدا من الإشكالات ومزيدا من سفك الدماء.

أشكركم، سيدي الرئيس، مرة أخرى على عقد هذا الاجتماع.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل إسرائيل، وأعطيه الكلمة.

السيد لانكري (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): يجتمع مجلس الأمن مرة أخرى للنظر في التصعيد الخطير لأحداث العنف في إسرائيل والأراضي الفلسطينية. وقد ظلت الحالة، منذ آخر جلسة للمجلس بشأن هذا الموضوع، مستمرة في التدهور، مما أحدث فزعا شديدا لدى معظم الأطراف. ونقاط الاحتكاك التي حوصرت من قبل وجرى احتواؤها في بعض المناطق، انتشرت لتشمل الآن شوارع القدس والقرى والمدن الإسرائيلية الأخرى. ففي الأيام الثلاثة الأخيرة وحدها، أودى انفجاران منفصلان بحياة مواطنين إسرائيليين مدنيين أبرياء وعزل. وفي هجوم مرعب لا يمكن تخيله وقع في كفر داروم، استهدف الإرهابيون أطفالا أبرياء، كانت جريمتهم الوحيدة محاولة الوصول إلى مدرستهم.

وقبل بضع ساعات فقط، انفجرت سيارة مفخخة في شارع مزدحم في مدينة الخضيرة الإسرائيلية في ساعة ذروة حركة المرور. وقتل ثلاثة مواطنين إسرائيليين، وجرح ١٤. ومرة أخرى، نشهد ممارسة الإرهاب اللاإنسانية، وموت رجال ونساء وأطفال لا معنى له، ولا يحقق تقدما للقضية الفلسطينية.

ومن سوء الطالع أن الإرهاب ليس شيئا غريبا على الإسرائيليين، وقد حدثت لنا عدة تذكارات خلال الأيام القليلة الماضية عن نتائجه المأساوية. ويجب أن يكون واضحا أن مأساة اليوم هي نتيجة مباشرة لإطلاق سراح السجناء الإرهابيين من سجون السلطة الفلسطينية. وليست هذه هي المرة الأولى التي تمنح فيها السلطة الفلسطينية حرية الحركة للإرهابيين ثم تدعي أنها ليست مسؤولة عن أعمالهم.

وفي هذا الصدد، أود أن أذكِّر بكلمات الرئيس عرفات، الذي أعرب بوضوح، في رسالة موجهة إلى رئيس الوزراء الراحل إسحق رابين، عن التزامه بعملية السلام وطريق التسوية التفاوضية. وتتناقض هذه الكلمات تناقضا صارخا مع كلمات وأفعال القيادة الفلسطينية خلال الأسابيع القليلة الماضية بصورة تستحق تكرارها:

> ”تلتزم منظمة التحرير الفلسطينية بعملية السلام في الشرق الأوسط وبالتسوية السلمية للصراع بين الجانبين وتعلن أن جميع القضايا المعلقة المتصلة بالمركز النهائي ستحل من خلال المفاوضات“.

والتزم أيضا بكبح جماح العناصر الإرهابية من جميع الفصائل. وفي ذلك الوقت كان عرفات يلتزم بالنيابة عن كل الشعب الفلسطيني بغية ضمان تهيئة بيئة هادئة ميسرة للمفاوضات.

والواقع أن القلاقل الحالية واستجابة السلطة الفلسطينية المؤسفة تثير شكوكا خطيرة فيما إذا كان الفلسطينيون ينوون البقاء على ذلك الالتزام الأساسي المعقود في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. ولكن على الرغم من هذه الأعمال والأعمال العديدة الأخرى التي حدثت خلال الأسابيع الماضية العديدة، لم تنبس أي هيئة من هيئات الأمم المتحدة - لا الجمعية العامة التي اجتمعت في دورة استثنائية طارئة؛ ولا المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي أجاز صباح اليوم قرارا متحيزا أحادي الجانب يدين إسرائيل؛ ولا مجلس الأمن - بكلمة واحدة تدين الفلسطينيين.

ولعل المجتمع الدولي يحيط الآن علما بحقيقة أن الأرواح الإسرائيلية لا تزال مهددة بالخطر مثلما كانت أثناء الشهرين الماضيين تقريبا. ولعل العالم يستطيع الآن أن يفهم أنه، بينما لا تتعرض أرواح الفلسطينيين للخطر إلا عندما يهاجمون الجنود الإسرائيليين بعنف، فإن الإسرائيليين مستهدفون لمجرد أنهم إسرائيليون.

إن المجتمع الدولي بعدم إصداره لأي كلمة إدانة للفلسطينيين، إنما أبدى موافقته بصفة أساسية على أفعال الفلسطينيين التي لا توصف - قتل الغوغاء لجنديين إسرائيليين في رام الله، وتدنيس الأماكن اليهودية المقدسة في نابلس، والهجمات على الأطفال الأبرياء في كفر داروم والخضيرة والتحريض المتواصل في وسائط الإعلام الرسمية. وهذا الفشل لن يترتب عليه سوى المزيد من تشجيعهم على المضي في هذا الطريق العنيف. ومهما شددت على هذه النقطة لا يمكن أن أوفيها حقها من التشديد.

إن الفلسطينيين يصابون بجراح كنتيجة مباشرة لاستفزازاتهم العنيفة. ويصاب الفلسطينيون بجراح عندما يواجهون الجنود والمدنيين الإسرائيليين بالمدافع الرشاشة والقنابل النارية وغيرها من الأجهزة المتفجرة. ويصاب الفلسطينيون بجراح عندما يهاجمون المدنيين الأبرياء بوحشية ويرهبونهم بأوامر من زعمائهم.

ولا ينطبق نفس الشيء على الإصابات في الجانب الإسرائيلي. فقد ظل المدنيون الإسرائيليون يتعرضون للهجمات أثناء سفرهم بالسيارات، وأثناء تسوقهم للبقالة في الأسواق وجلوسهم في سلام بديارهم. وظل حي غيلو في القدس يتعرض بصورة متواصلة لنيران القناصة من القرى الفلسطينية المجاورة، مما نتج عنه عدد من الإصابات. وانفجرت سيارة مفخخة الأسبوع الماضي في سوق ماهاني يهودا المزدحمة بمدينة القدس، فقتلت مدنيين إسرائيليين اثنين. وفي يوم الاثنين استهدف التنظيم، وهو الفرقة شبه العسكرية التي تمثل ذراعا لفتح، فصيل الرئيس عرفات، التلاميذ الإسرائيليين عن عمد فقتل اثنين من المدنيين وأصاب آخرين كثيرين بجراح خطيرة. وبعد يوم من ذلك، اغتال أحد القناصة الفلسطينيين إتامار يفيت، وهو إسرائيلي يبلغ من العمر ١٨ سنة. وما من أحد من هؤلاء الأفراد الذين هوجموا، وخاصة الأطفال، سعى إلى التورط في الأزمة الحالية. ومع ذلك فإن الفلسطينيين يعتبرونهم أهدافا مشروعة، لمجرد جنسيتهم.

ويمتد الاختلاف إلى الصعيد السياسي أيضا. فخلال كل أحداث العنف الأخيرة، ظلت إسرائيل تحاول ممارسة أقصى حد ممكن من ضبط النفس وتقليل الإصابات إلى أدنى حد ممكن. وأعربنا عن حزننا العميق على فقدان الأرواح من الجانبين. ودعا رئيس وزراء إسرائيل ووزير خارجيتها والأشخاص الناطقين باسميهما الرئيس عرفات على نحو منتظم إلى كبح جماح شعبه والعودة إلى طريق المفاوضات السلمية.

وعلى النقيض من ذلك دعا القادة الفلسطينيون، وما زالوا يدعون، إلى تصعيد الصراع. إن محاولة المساواة في ميزان الأخلاق بين جنود يدافعون عن أنفسهم في وجه غوغاء الفلسطينيين التي تنادي بسفك دمائهم، وبين الفلسطينيين الذين يشنون هجمات على المدنيين في قلب المدن الإسرائيلية، أقل ما توصف به أنها محاولة فاسدة. ومع ذلك ليس هناك احتجاج دولي. وليست هناك دعوة إلى تشكيل لجنة للتحري والتحقيق في إثم الفلسطينيين. وليست هناك قرارات تجاز في إدانة انتهاكات الفلسطينيين. بل ليست هناك دعوة واضحة إلى الفلسطينيين للتخلي عن العنف والعودة إلى الآلية الشرعية الوحيدة لمعالجة مظالمهم – عن طريق المفاوضات الثنائية السلمية. وعبارات الغضب والإدانة الوحيدة التي يمكن أن يحشدها المجتمع الدولي موجهة إلى إسرائيل وحدها.

وأود أن أذكّر أعضاء المجلس ببيان الأمين العام، الذي قام، بعد زيارته للمنطقة وعقد اجتماعات مكثفة مع كل من الجانبين، بتحذير أعضاء المجتمع الدولي مطالبا إياهم بأن يزنوا كلماتهم بدقة. وأقول لكم، سيدي الرئيس، إن اللغة الرسمية للأمم المتحدة التي استخدمت حتى الآن لم تأبه بهذا التحذير. وأرجو مخلصا ألا يحدث نفس الشيء في يومنا هذا.

إن محاولة الفلسطينيين تغليف هذه الانتفاضة المسلحة بثوب الكفاح المشروع، كما لو كانت تلك هي وسيلتهم الوحيدة لتحقيق أهدافهم، هي تشويه صارخ للواقع. فعملية أوسلو للسلام وفرت آلية ممكنة للفلسطينيين كيما يحققوا هدفهم في تقرير المصير. وقد أسفرت المفاوضات المباشرة التي أجريت في ذلك الإطار عن عدد من اتفاقات السلام الأساسية وهيأت وضعا يعيش بموجبه ٩٨ في المائة من الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة تحت الحكم الفلسطيني. وعلاوة على ذلك، فإن عملية أوسلو تحمل في طياتها إمكانية إنهاء الصراع إلى الأبد، وتلبية احتياجات كل من الجانبين والحيلولة دون إراقة المزيد من الدماء.

والرئيس عرفات، مع ذلك، ليس على استعداد لتقبل واقع السلم وأن يسلم بأن الصراع قد انتهى، وأن السبيل الوحيد للسلم والأمن هو عن طريق المفاوضات والحلول التوفيقية. وهو يعرف جيدا أن السلام المشرف والعادل كان قاب قوسين في كامب ديفيد، إلا أنه بدلا من اغتنام اللحظة، اختار أن يدير لها ظهره.

ومن خلال المطالبة بنشر قوة حماية تابعة للأمم المتحدة، يسعى الفلسطينيون للخروج عن المسار الثنائي الذي يقضي به اتفاق أوسلو، والسعي لتحقيق أهدافهم على نحو انفرادي. والواقع أن الرئيس عرفات يسعى في المقام الأول إلى حماية نفسه من مبادرته المدمرة، أي انتفاضة الاستقلال، التي هي مصدر كل المعاناة التي حدثت في الأسابيع الأخيرة. وكما أسلفت، فإن القوة الدولية، سواء كانت من حفظة السلام أم من المراقبين، ليست لازمة لوقف العنف، كما أنه ليس من الواضح ما إذا كان يمكن أن يصادفها النجاح.

ومع ذلك، فهناك طريق واضح ومباشر لوضع حد لإراقة الدماء. ويجب على المجتمع الدولي أن يطالب القيادة الفلسطينية بأن تبذل كل جهد ممكن لوقف العنف، والتمرد، واستخدام الذخيرة الحية، واستخدام المدافع الرشاشة، وإرسال الأطفال إلى الخطوط الأمامية لحشود المشاغبين، واستخدام الإرهاب ضد المدنيين. وهذه القدرة في حدود استطاعتهم تماما، وإنني أحث أعضاء المجلس على أن يطالبوا الرئيس عرفات بأن يفعل ذلك.

وما زلنا نتوقع من القيادة الفلسطينية أن تفي بالتزاماتها الأساسية، على النحو الذي أعرب عنه الرئيس

عرفات في رسالته إلى رئيس الوزراء رابين وفي الاتفاقات اللاحقة. وأجد لزاما عليّ أن أؤكد على أن الرئيس عرفات كان يتكلم باسم كل الشعب الفلسطيني، وأنه لا يمكنه أن يتنصل من هذه المسؤولية. ولا يمكننا بعد الآن أن نقبل بالتقسيم الكريه للعمل بين السلطة الفلسطينية من ناحية، وحماس والجهاد الإسلامي من ناحية أخرى.

والرئيس عرفات، بوصفه الزعيم الذي لا ينازع للشعب الفلسطيني، يجب ألا يتحمل هيبة هذا المنصب فحسب، بل والشقاء المترتب على هذه المهمة في بعض الأحيان، كذلك، وبغض النظر عن الموقف الراهن، فإن الهدف النهائي لإسرائيل سيبقى دوما تأمين سلام شامل ودائم مع الفلسطينيين ومع جميع جيراننا. وسنواصل السعي لتحقيق هذا الهدف، رغم العراقيل العديدة التي تعوق تحقيق هذا الهدف النبيل.

إننا نؤمن بأن مجلس الأمن، بوصفه الهيئة التي تتحمل المسؤولية الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين، من واجبه أن يشجع الطرفين على العودة إلى طريق المفاوضات الثنائية والحلول التوفيقية. وعلى مجلس الأمن أن يطالب الفلسطينيين بالتقيد بالالتزامات التي اضطلعوا بها لاستئناف التعاون الأمني مع إسرائيل والمطالبة، بعبارات واضحة لا لبس فيها، بإنهاء العنف والعودة إلى مائدة التفاوض.

وإذا اتخذ الفلسطينيون هذه التدابير، بوسعي أن أؤكد للمجلس أن إراقة الدماء سوف تتوقف فورا. وعلى أي حال، هذا هو ردي على السؤال الذي طرحه المراقب الدائم عن فلسطين، السيد ناصر القدوة، الذي تساءل: ”كيف يمكننا أن نضع حدا لهذا الوضع؟“ وقد يبدو هذا غير واقعي، إلا أن الأمر بهذه البساطة. فلو أراد الرئيس عرفات، فلن يكون ذلك حلما.

السيد هولبروك (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): شكرا للسفير لانكري والسفير القدوة على بيانيهما اليوم.

طيلة أكثر من ٥٠ عاما، كانت هذه المؤسسة التاريخية العظيمة، مجلس الأمن، مسرحا للعديد من المناقشات الهامة حول الشرق الأوسط. إن تاريخ الشرق الأوسط لم يكتب في المنطقة فحسب وإنما في هذه القاعة أيضا، وفي بعض الأحيان كان هذا مثمرا، خلاف أحيان أخرى. ولا أعتقد أننا نسهم في إحلال السلام بهذا النوع من المناقشات التي نجريها هنا اليوم، وأقول ذلك بكل صراحة. فأنا لا أعتبر أن مثل هذه الاجتماعات تتفق مع ولاية مجلس الأمن الذي يجب أن يكون محفلا لتسوية الصراعات. وأظن أن هذا بالأحرى من نوع الجلسات التي يستهدف بها تبادل المشادات اللفظية، الأمر الذي يحسن أن يترك لمحافل أخرى غير هذا المحفل، وأشعر بالأسى لرؤية مجلس الأمن، كمنظمة تاريخية ذات دور تاريخي، وهو يُنتقص من شأنه بهذه الطريقة. ومع ذلك، فإننا نشارك في هذه الجلسة، كما نفعل دائما، لأن الأمم المتحدة هي المنظمة المركزية في العالم، ومجلس الأمن أهم أجهزتها.

إن دوامة العنف في الشرق الأوسط قد تصاعدت بشكل مأساوي اليوم أيضا، بتفجير حافلة أخرى مليئة بالمواطنين الإسرائيليين وكانت مسافرة هذه المرة داخل إسرائيل ذاتها، في المسافة بين تل أبيب وحيفا. وهذا الصباح، في غزة، قتلت قوات الدفاع الإسرائيلية عددا من الفلسطينيين في ظروف، كما قالت وزيرة الخارجية السيدة أولبرايت هذا الصباح في واشنطن، لا تزال غامضة.

وما زلنا نعتقد أن على الأطراف أن تتخذ إجراءات لإنهاء العنف، والحفاظ على الهدوء والعودة إلى المفاوضات. وهذا هو السبيل الوحيد الناجع لتحقيق

السلام، كما قال كل من الرئيس عرفات ورئيس الوزراء باراك ذلك مرارا وتكرارا.

في بداية هذه الأزمة، اجتمع مجلس الأمن في جلسات مطولة، وطالب بإنهاء العنف فورا والعودة إلى المفاوضات. وقد اختلفت حكومتنا مع التوجه المتميز للقرار ١٣٢٢ (٢٠٠٠) وسجلت عدم موافقتها بالامتناع عن التصويت على القرار. إلا أننا نؤيد بكل تأكيد تلك الأجزاء من القرار التي كانت تطالب بإنهاء العنف مؤكدة على الأهمية القصوى لذلك من أجل الحفاظ على عملية السلام.

وتحقيقا لذلك، فإن أميننا العام الشجاع السيد كوفي عنان، والرئيس كلينتون وغيرهما من زعماء العالم قد عملوا جاهدين من أجل إقناع الأطراف في شرم الشيخ بالتوصل إلى اتفاق لإنهاء العنف. وفي هذا الصدد، أدى الرئيس المصري مبارك دورا هاما بشكل خاص.

وقد طالب أعضاء المجلس الأطراف بتنفيذ الالتزامات التي أخذوها على عاتقهم في قمة شرم الشيخ دون إبطاء من أجل إنهاء العنف، وإنشاء لجنة لتقصي الحقائق ومناقشة أفضل السبل لاستئناف المفاوضات. وقد أُحرز بعض التقدم في تنفيذ ما اتُفق عليه في شرم الشيخ، وعلينا أن نواصل حث كل من الطرفين على تنفيذ التزاماهما.

وقد وافينا المجلس بجهودنا، المتخذة بالتشاور مع الأمين العام، لإنشاء لجنة تقصي الحقائق المتفق عليها في شرم الشيخ، ونلاحظ مع الموافقة أن الأمين العام عنان قد اجتمع بالفعل مع السيناتور ميتشيل، ويعتزم الالتقاء بجميع أعضاء اللجنة في المستقبل القريب جدا.

وقد بين السيناتور ميتشل في ذلك الاجتماع خطة العمل المزمعة للجنة، وسوف تجتمع اللجنة هنا في نيويورك في عطلة نهاية هذا الأسبوع لبدء عملها. وتتمثل ولاية اللجنة في التحقيق في أحداث العنف الأخيرة، بهدف منع تكرارها. وأنا أحث المجلس وجميع أعضاء الأمم المتحدة على تقديم دعم صريح لهذه اللجنة.

وهذا اليوم يوم حزين أيضا للأمم المتحدة. فبدلا من تقديم الدعم للجهود المبذولة من الطرفين في شرم الشيخ، اتخذت الأمم المتحدة إجراءات تقوض الجهود الثنائية الرامية إلى التوصل إلى السلام. ففي صباح هذا اليوم اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي قرارا بأغلبية ضئيلة يدين إسرائيل ويطالب بإنشاء لجنة تحقيق لا حاجة لها، وبإرسال مراقبين لا يسهمون إلا بالقليل في إنهاء العنف الذي أخذ بتلابيب المنطقة في الشهرين الماضيين. ولم تكن ثمة حاجة لذلك التدبير ولم يؤيده إلا أقل من نصف أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي. والواقع أن ٢١ عضوا فقط من أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي هم الذين صوتوا لصالح القرار من بين ٥٣ عضوا هم أعضاء المجلس، إن لم أكن مخطئا.

وقد أوضحنا رأينا بجلاء في جنيف وفي الجمعية العامة وفي هذه القاعة وهو أن الخطابة والانتقاد غير المتوازن يلغيان دور الأمم المتحدة وفرصة الأمم المتحدة لأداء دور بناء في فض الصراع. وسوف يواصل مجلس الأمن متابعة الأحداث في المنطقة عن كثب، وقد وجه الأمين العام بالفعل إلى اكتشاف السبل التي يمكن للأمم المتحدة بها أن تساعد الطرفين.

أما عن اقتراح إرسال مراقب للأمم المتحدة أو التواجد العسكري فإنني أكرر موقفنا - ولا أستطيع بيانه بأوضح من ذلك - وهو أن أي اقتراح بإدخال مراقبين خارجيين أو حفظة سلام أو أي شكل آخر من تواجد للأمم المتحدة في المنطقة، يتطلب اتفاق طرفي الصراع.

وهما موجودان هنا اليوم؛ وقد اجتمعا؛ ويعرف كل منهما الآخر تمام المعرفة؛ وأعتقد أن كلا منهما يحترم الآخر باعتبارهما دبلوماسيين. فدعوهما يعملان، ودعونا، نحن مجلس الأمن، نساعدهما على التوصل إلى حل ثم نؤيده، بدلا من الاشتراك في محاولات لفرض شيء يعارضه طرف أو آخر.

وأضيف أيضا، وفي غاية الوضوح، لأن البعض شبه الحالة بالحالة في تيمور الشرقية قبل عام، إننا اجتمعنا بشأن تيمور الشرقية قبل ١٤ شهرا، ولم نفرض حلا على إندونيسيا. فلقد تم التفاوض على الحل في مجلس الأمن باسم المجتمع العالمي وقبلت به إندونيسيا. هذه كيفية عملنا آنذاك، ويستحق السفير أبحابا تقديرا كبيرا لدوره في ذلك، ويستحقه زملاؤه، وكثيرون منهم هنا في هذه القاعة. أما التشابه مع تيمور الشرقية فهو صحيح، وهو التشابه الذي ينبغي أن نتبعه، ولكن دعونا لا نسيء التطبيق أو نسيء التعبير عنه.

ويجب أن نكون على أهبة الاستعداد لمساعدة الطرفين في الشرق الأوسط على تنفيذ القرارات التي توصلا إليها بغية استعادة الهدوء والعودة إلى المفاوضات. أما الاشتراك في مناقشات من جانب واحد فلا قيمة له بل إنه يزيد التوتر في الشرق الأوسط ولا يحد منه.

وختاما، اسمحوا لي، بناء على التعليمات، أن اقتبس بإيجاز من البيانات الصحفية للوزيرة أولبرايت صباح هذا اليوم في واشنطن.

”لا بد للإسرائيليين والفلسطينيين أن يقبلوا الواقع، وهو أنه لا مكان للعنف والتحريض والضغط الاقتصادي، في السعي الحقيقي إلى سلام إسرائيلي فلسطيني. وأيا كانت الخلافات بشأن قضايا الوضع الدائم، فالمكان الوحيد الذي تحلها الأطراف فيه هو مائدة التفاوض، وليس عن طريق إجراءات انفرادية مصممة من أجل الضغط والترويع وإيجاد حقائق على الأرض. ولا يوجد حل انفرادي لهذا الصراع، ولا سبيل إلى التوفيق بين العنف والمفاوضات.

”وواضح أن الإسرائيليين والفلسطينيين معا يشعرون أنهم الطرف المظلوم، ويرى كل منهما أن الطرف الآخر لم يف بالتزاماته، ولكن ليس هذا هو الوقت المناسب لتبادل الاتهامات. فهذا هو الوقت الذي يتمسك فيه الطرفان بالتزاماتهما لاتخاذ الخطوات العملية المتفق عليها وللعمل لإصلاح الأضرار التي لحقت بعملية التفاوض ولإيجاد شراكة هي التي لا تزال تحمل في طياتها الإمكانات الهائلة والخير الوفير.

”إن الوفاء بالالتزامات وإيجاد هيكل للمساءلة، لأمر ضروري. وفي هذا الصدد، فإننا - الولايات المتحدة - ”سنتحدث مع رئيس الوزراء باراك والرئيس عرفات عن إنشاء آلية تتيح للإسرائيليين والفلسطينيين تنفيذ هذه الالتزامات. وستواصل الولايات المتحدة من جانبها مساعدة إسرائيل وفلسطين وهما يساعدان نفسيهما، على قلب الحالة الراهنة، والتحرك قدما نحو اتفاق إسرائيلي فلسطيني“.

ذلك هو ما خلصت إليه الوزيرة أولبرايت. ومرة أخرى أطالب بالسلام بعدم بدء القضية بالمطالبة بعقد جلسات علنية في مجلس الأمن، بل بإنهائها بجلسات علنية في مجلس الأمن، ومعالجة تلك القضايا بروح الدبلوماسية الهادئة التي ستكون ضرورية للحد من تزايد التوتر في المنطقة.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يعرب الوفد الروسي عن انزعاجه العميق إزاء زيادة تصاعد المواجهة الفلسطينية الإسرائيلية. فتنامي موجة أعمال الإرهاب والتدابير الانتقامية تزيد من زعزعة استقرار الحالة في الشرق الأوسط.

ولا بد أن يبذل قادة إسرائيل والسلطة الفلسطينية، وبلا تأخير، كل جهد ممكن لوقف تصاعد التوترات ولمنع خروج الحالة الدائرة بلا انقطاع، عن حدود السيطرة. فما من سبب يبرر تزايد استعمال القوة التي تذهب بأرواح ضحايا جدد بين المدنيين الفلسطينيين. ولا بد في الوقت نفسه اتخاذ تدابير صارمة لمنع الأعمال الإجرامية التي يقوم بها متطرفون لقتل مواطنين إسرائيليين.

ونشدد على ضرورة البدء سريعا بعمل لجنة تقصي الحقائق لمعرفة الحقائق الكامنة وراء المأساة ولدعم جهود الأمين العام الرامية لبلوغ ذلك الهدف، وفي ضوء استمرار تردي الأوضاع من الضروري أيضا تقديم المساعدة الدولية في تنفيذ الاتفاقات السابقة لقطع سلسلة رد الفعل على العنف. وهذا يتطلب اتخاذ خطوات منسقة من جانب رعاة عملية السلام والأطراف المعنية الأخرى.

وإذ تدرك روسيا مسؤوليتها عن مصير تسوية الشرق الأوسط فإنها تواصل السعي الحثيث من أجل التوصل إلى تسوية سريعة للصراع، الذي يلحق الأضرار الفظيعة بالفلسطينيين والإسرائيليين على السواء. وهذه المهام هي من الشواغل المستمرة لرئيس روسيا، فلاديمير بوتين ووزير الخارجية إيفانوف اللذين يحتفظان بعلاقات وثيقة مع الأمين العام للأمم المتحدة، ومع زملائهما في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وإسرائيل والقيادة الفلسطينية.

وعلى مجلس الأمن والأمين العام أن يبقيا الحالة في الضفة الغربية وغزة في سياق حماية السكان المدنيين. ويجب أن يسعيا بصدق إلى المساعدة في إنهاء العنف وعودة الأطراف إلى مائدة التفاوض. وعلينا في الوقت نفسه، في سعينا إلى تطبيع سريع للأوضاع، ألا ننسى ضرورة استئناف عملية التفاوض الإقليمية. وضروري الاستفادة من دروس الأحداث الجارية واتخاذ التدابير الفعالة التي تعتمد لتوطيد بناء عملية السلام ذاته كي يكون أكثر استقرارا وغير قابل للارتداد، نظرا للترابط الوثيق بين كل عناصر العقدة في الشرق الأوسط.

إن المسار المفضي إلى تسوية شاملة يكمن في تنفيذ قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبادئ مدريد، وهي أسس التوصل إلى سلام في المنطقة.

السيد لفيت (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): يجتمع مجلس الأمن مرة أخرى هذا المساء للإعراب عن القلق العميق الذي يساور المجتمع الدولي بأسره إزاء ارتكاب أعمال العنف التي يتزايد خروجها عن حد السيطرة والتي تزج بالشعبين الفلسطيني والإسرائيلي بلا هوادة في حلقة متصاعدة لا نهاية لها من الكراهية والقمع والانتقام والموت.

إن أعمال العنف القاتل التي لا مبرر لها، والقمع غير المتناسب، والمزيد من الضحايا – أساسا على الجانب الفلسطيني. كل يوم يزداد التصعيد خطوة أكثر. وبالنيابة عن فرنسا وعن الاتحاد الأوروبي كله أود أن أعرب عن التعازي لأسر جميع الضحايا. وأود أيضا أن أقول بقوة إنه ليس هناك ما يحتم استمرار هذه المأساة. ومن الممكن إنهاؤها. ويجب إنهاؤها.

في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر اجتمع ١٥ وزيرا للشؤون الخارجية لدول الاتحاد الأوروبي وأصدروا إعلانا أود أن أذكّر بنصه المجلس:

”طوال أسابيع، كل يوم يشهد وفيات أكثر من الفلسطينيين أو الإسرائيليين. وهذا لا يمكن السكوت عنه. والاتحاد الأوروبي يناشد كلا الجانبين التحلي بشعور بالمسؤولية. ويحثهما على عدم الاستجابة للإثارة.

”وعدم إحراز تقدم في عملية السلام، بما فيها ما يتعلق بمشكلة المستوطنات، هو جوهر إحباط الشعب الفلسطيني وجوهر العنف.

”والاتحاد الأوروبي يحض الزعماء الإسرائيليين والفلسطينيين على أن يحترموا فورا وبالكامل الالتزامات التي تعهدوا بها في شرم الشيخ قبل خمسة أسابيع وفي غزة يوم ٢ تشرين الثاني/نوفمبر.

”ويطلب من السلطات الإسرائيلية:

”أن تسحب قواتها المسلحة إلى المواقع التي كانت تحتلها قبل ٢٨ أيلول/سبتمبر وأن تنهي القيود المفروضة على تنقل الأفراد ونقل السلع في الأراضي الفلسطينية؛

”أن ترفع الجزاءات المالية التي فرضتها على السلطة الفلسطينية؛

”أن تستخدم، في الحالات التي يكون فيها تدخل قوات الأمن أمرا لا غنى عنه تماما، وسائل غير مميتة فقط، وفقا للمناشدة التي أصدرها الأمين العام للأمم المتحدة.

”ويُطلب من السلطة الفلسطينية:

”أن تبذل قصارى جهدها لإنهاء العنف؛

”أن تصدر تعليمات صارمة إلى قوات الأمن بوقف الاعتداءات ضد الإسرائيليين، وفقا للإعلان الذي وجّهه الرئيس عرفات.

”يطلب الاتحاد الأوروبي من لجنة تقصي الحقائق - المنشأة في أعقاب مؤتمر قمة شرم الشيخ، الذي مثّل الاتحاد الأوروبي فيه السيد خافير سولانا - أن تبدأ عملها ميدانيا بأقرب وقت ممكن.

”ويؤيد مساعي الأمين العام للأمم المتحدة ليستكشف مع الأطراف الشروط والظروف لنشر بعثة للمراقبة، وفقا للولاية التي يعطيها مجلس الأمن.

”لا يزال يؤيد جهود الرئيس كلينتون والتزامه الشخصي في البحث عن سلام.

”إن الهدف لا يزال - بطبيعة الحال - هو استئناف الحوار ومفاوضات السلام، السبيل الوحيد للخروج من الأزمة الراهنة. والمتحاربون يعرفون هذا. الأولوية القصوى هي وقف العنف.

”والاتحاد الأوروبي مستعد للإسهام في هذا. وهو مستعد لتحمل مسؤولياته“.

وأود، في أعقاب هذا الاقتباس من إعلان الاتحاد الأوروبي، أن أؤكد، مرة أخرى، شيئا واضحا - أنه لا بديل عن السعي من أجل السلام. العنف لا بد أن ينتهي، ومفاوضات السلام يجب أن تستأنف على أساس القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) واتفاقات أوسلو أيضا.

إن مجلس الأمن يمكنه القيام بدور مفيد بموافقة الأطراف على الإسهام في البحث عن السلام. والأمين

العام تلقى يوم الجمعة الماضي من المجلس ولاية للتشاور مع الأطراف بشأن إمكانيات تشكيل بعثة مراقبة تابعة للأمم المتحدة وطرائقها المقبولة. ويحدونا أمل وطيد أن يكون من الممكن التوصل إلى اتفاق بسرعة.

والأحداث التي وقعت في الأيام الأخيرة تبين أن هذا ضروري وعاجل على حد سواء.

السيد وان (مالي) (تكلم بالفرنسية): تنضم مالي انضماما كاملا إلى البيان الذي ستدلي به بعد قليل جنوب أفريقيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. وأود أيضا، بصفتي منسقا لمجموعة عدم الانحياز في مجلس الأمن في شهر تشرين الثاني/نوفمبر أن أشرك سائر أعضاء المجموعة في ذلك البيان.

ومع ذلك أود هنا، بصفتي الوطنية، أن أدلي بتعليقات قليلة موجزة. أولا، أن أذكِّر بموقف مالي الثابت المؤيد للتوصل إلى تسوية عادلة دائمة للصراع الإسرائيلي/الفلسطيني. وفي هذا الصدد، ندين بشدة العنف الذي وقع في الأسبوع الماضي والذي أدى إلى وقوع إصابات عديدة بين السكان المدنيين، وبخاصة السكان الفلسطينيون. ونحن نشجب تصعيد هذا العنف وما يترتب عليه من آثار اجتماعية اقتصادية متزايدة. ونحث الطرفين على أن يظهرا قدرا أكبر من ضبط النفس حتى يستعاد الهدوء ويتعزز استئناف الحوار.

وثانيا، تؤيد مالي تأييدا تاما جهود الأمين العام، وبخاصة الأهداف الأربعة ذات الأولوية التي حددها في اجتماع مجلس الأمن يوم ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر.

وأيضا، وفرت اتفاقات شرم الشيخ بعض الوعود لعملية السلام، ولهذا نحث الطرفين على تنفيذ تلك الاتفاقات بدقة.

ومالي ترحب بالمحادثات في واشنطن وكل الجهود لتحقيق السلام.

تعليقي الثالث يتصل بإيفاد مراقبين إلى الميدان. وهذا تدبير إيجابي يمكن أن يسهم إسهاما مفيدا في وقف العنف. وينبغي للمجلس أن يوليه أقصى أولوية. وهذا متطلب للمجتمع الدولي، ومصداقية المنظمة معرضة للخطر.

السيد تشودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): عنف، عنف، والمزيد من العنف. هذه هي الأخبار الوحيدة التي تصلنا من الشرق الأوسط منذ حوالي شهرين. وفي ضوء الحالة المتدهورة بشكل ينذر بالخطر في المنطقة لم يكن هذا الاجتماع ليعقد في وقت أكثر مناسبة من هذا الوقت.

اسمحوا لي بأن أعرب، الآن، عن شكر وفد بلدي الخالص لكم، سيدي الرئيس، لعقد هذا الاجتماع المفتوح للمجلس بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما فيها القضية الفلسطينية. ونحن نعرب عن تعازينا الخالصة لأسر كل ضحايا العنف الأخير في المنطقة.

في البداية، اسمحوا لي بأن أعيد تأكيد تأييد بنغلاديش الكامل الثابت لحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة غير القابلة للتصرف في أن يكون له وطن مستقل ذو سيادة.

ونحن نؤمن أن من الممكن التوصل إلى حل عادل ودائم ومشرف للصراع العربي - الإسرائيلي من خلال تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨).

وأود أيضا أن أعرب عن شواغل وقلق وفدي العميق إزاء الحالة المنفجرة في الشرق الأوسط الناجمة عن العنف المتواصل والخسائر الكبيرة في الأرواح بين المدنيين

الأبرياء، وعن مواصلة استخدام إسرائيل للقوة المفرطة وقيامها بأعمال استفزازية ضد الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة. ونحن ندين هذا الاستفزاز بأشد التعابير.

ولا منطق وراء آخر ما أقدمت عليه إسرائيل من اعتداءات بالقذائف. وتفجير الشاحنة المدرسية الذي أودى بحياة مدنيين وأصاب الأطفال بجراح كان عملا إرهابيا يتسم بالجبن، ونحن ندينه. والأنباء عن ارتكاب المزيد من أعمال العنف بعد ظهر اليوم مزعجة أيضا، ومزعجة للغاية. واللجوء إلى استعمال القوة والعنف لم يسفر إلا عن تسديد ضربة قاتلة لعملية السلام.

ومن المحزن أن الحالة في الشرق الأوسط قد تدهورت بهذه السرعة وبخاصة عندما بدا وكأن عملية السلام تحرز تقدما. ونود أن نثني على القيادة الفلسطينية لالتزامها بالتوصل إلى حل سلمي لقضية الشرق الأوسط. والتوصل إلى إتفاق في شرم الشيخ رغم كل الصعوبات يشهد بقوة على التزام القيادة الفلسطينية بالسلام.

وهنا، يود وفدي أن يعرب عن تقديره العميق للجهود التي يواصل الأمين العام الاضطلاع بها للمساهمة في التوصل إلى حل دائم للقضية الفلسطينية، بما في ذلك مشاركته الحالية في إرسال بعثة لتقصي الحقائق إلى المنطقة. ونحن نعتقد أن نشر مراقبين دوليين في وقت لاحق سيساعد كثيرا على التخفيف من حدة الحالة.

وبنغلاديش تؤيد منذ البداية عملية السلام في الشرق الأوسط. ولم نفقد الثقة بنجاحها في نهاية الأمر. ونحث الفلسطينيين والإسرائيليين على بذل قصارى جهودهم لوضع حد للعنف الذي أفسد الأجواء في المنطقة. وتؤمن بنغلاديش إيمانا قويا بأنه بمجرد نبذ العنف وبدء الحوار، يمكن أن تبعث من جديد عملية السلام.

السيد وانغ ينغفان (الصين) (تكلم بالصينية): شهدت الأيام القليلة الماضية تصعيدا جذريا وتوسعا للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي. وطرأت زيادة كبيرة على عدد الإصابات في صفوف الجانبين، بما فيها العديد من الأطفال الأبرياء. والخسائر على الجانب الفلسطيني أكثر خطورة كما أن الاقتصاد الفلسطيني قد أصيب بنكسة خطيرة وازدادت حدة معاناة السكان المدنيين.

والصين تعارض العنف بشتى أشكاله. وقد دعونا طيلة الوقت كلا الجانبين إلى ممارسة ضبط النفس وإلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع حدوث المزيد من التدهور في الحالة. وفي الظروف الحالية، نحث الجانب الإسرائيلي خصوصا، على ممارسة ضبط النفس. ولن يؤدي استخدام القوة المفرطة إلا إلى حلقة مفرغة من العنف والصراع لا سيطرة عليها، مما سيجعل احتمال إحياء عملية سلام الشرق الأوسط أمرا حتى أبعد منالا، وهذه مرحلة بالغة الخطورة بالنسبة إلى الحالة في الشرق الأوسط بأكملها. وما زلنا مقتنعين بأن السلام خيار للطرفين بل إنه الخيار الوحيد.

ووفقا لولاية مجلس الأمن، يضطلع الأمين العام، السيد كوفي عنان، بأعمال الوساطة والتشاور فيما بين الأطراف المعنية. والصين تؤيد جهود الأمين العام. وندعو الطرفين المعنيين، وبخاصة الجانب الإسرائيلي، إلى التعاون مع الأمين العام، ونؤيد سرعة البدء بأعمال لجنة تقصي الحقائق. وينبغي أن ننظر بجدية في الانتشار المقترح للمراقبين الدوليين في منطقة الصراع بغية إيجاد الظروف المؤاتية للتخفيف من حدة الحالة واستئناف محادثات السلام.

السير جيرمي غرينستوك (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): ترحب المملكة المتحدة بفرصة مناقشة الحالة

المتزايدة الخطورة في الضفة الغربية وغزة. ونعرب عن تأييدنا الكامل لإعلان الاتحاد الأوروبي الذي اقتبس منه توا السفير لفيت والذي وافق عليه وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر.

ونحث الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية معا على تنفيذ ما تم التفاهم عليه في شرم الشيخ وكذلك في وقت لاحق، وعلى اتخاذ خطوات فورية لوضع حد للعنف. ونحن ندين جميع أعمال العنف. وتفجير الشاحنة المدرسية في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر في غزة كان عملا يتسم بالجبن. ومع ذلك، لا يمكن أن نبرر الأعمال الانتقامية المبالغ فيها من النوع الذي شهدناه في الأيام والأسابيع الأخيرة والتي لا يمكن أن تكون لصالح السلم واستئناف المفاوضات، والعنف الذي يتلوه الانتقام الذي يتلوه المزيد من العنف كما شهدنا اليوم في عملية التفجير المشينة إنما هو طريق مسدود ولا يؤدي إلى شيء.

ومن الضروري أن نعود قريبا إلى الدبلوماسية. ونرحب بالتالي بالاجتماع الأول للجنة تقصي الحقائق المقرر عقده في نهاية الأسبوع القادم؛ ونأمل أن يتم عمل اللجنة على وجه السرعة، ونحن نؤيد ونرحب أيضا بالجهود التي يبذلها الأمين العام وآخرون للتوصل إلى أسس يقبلها الطرفان يستند إليها للسماح بوجود مراقبين دوليين في الضفة الغربية وغزة. وما زلنا نؤمن بأنه يمكن، بموافقة وتعاون كلا الطرفين، أن يضطلع مراقبون محايدون بدور بناء في وضع حد للعنف.

ولم نسمع شيئا في بياني فلسطين وإسرائيل بعد ظهر اليوم، يشير إلى أن من الممكن للطرفين ذاتهما أن يضعا حدا للعنف دون مساعدة خارجية.

ولدى مجلس الأمن دور أساسي يضطلع به وينبغي أن يستمر في الاضطلاع به لمواصلة مراقبة الموقف عن كثب.

الأنسة دورانت (جامايكا) (تكلمت بالانكليزية): يود وفدي أن يتقدم إليكم، سيدي الرئيس، بالشكر على عقدكم هذه الجلسة المفتوحة لمناقشة الحالة في الشرق الأوسط، بما فيها المسألة الفلسطينية.

ففي ٧ تشرين الأول/أكتوبر، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٣٢٢ (٢٠٠٠) الذي دعا إلى وقف العنف على الفور، وإلى اتخاذ الخطوات اللازمة لكفالة وقف العنف، وتجنب أعمال استفزازية جديدة، وعودة الحالة الطبيعية بشكل يعزز احتمالات التوصل إلى سلم في الشرق الأوسط، ومنذ ذلك الحين، أتيحت لمجلس الأمن فرصة الحصول على معلومات في جلسات سرية مع رئيس السلطة الفلسطينية والممثل الدائم لإسرائيل والأمين العام.

وجلسة اليوم تشير إلى عمق قلقنا إزاء الحالة المتدهورة التي تمثل الآن تهديدا لاستقرار المنطقة، ومما يثير قلقنا، الخسائر في الأرواح التي تكاد أن تكون يومية، والناتجة في أحيان كثيرة عن الاستخدام المفرط للقوة ٣٠٠ شخص تقريبا، العديد منهم فلسطينيون، قتلوا كما أصيب أكثر من ٦٠٠٠ مدني بجراح. وتأسف جامايكا لقتل وإصابة المدنيين والأطفال الأبرياء سواء كانوا فلسطينيين أو إسرائيليين، كما نعرب عن تعاطفنا مع أسر الضحايا وتعازينا لها.

ومما أدى إلى استفحال معاناة الأفراد، الحالة الإنسانية والاقتصادية الخطيرة في الأراضي الفلسطينية ومحنة المدنيين العزل، رغم الجهود الدبلوماسية المضنية التي يبذلها الأمين العام وعدة بلدان - ولا سيما رئيسا مصر والولايات المتحدة الأمريكية - لإحلال السلام في المنطقة.

ونحن نحث الطرفين على الالتزام باتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في شرم الشيخ وعلى الامتناع عن القيام بأعمال انتقامية. إن إنشاء بعثة لتقصي الحقائق بغية التحقيق في الأحداث المأساوية جزء هام من هذه العملية. ونحث على أن يبدأ عملها على الفور.

لقد قدم اقتراح بنشر بعثة مراقبين تابعة للأمم المتحدة. ولا نزال نرى أن هذا الاقتراح، فضلا عن غيره من الاقتراحات التي يمكن أن تدرأ المزيد من أعمال العنف، وأن تعمل بوصفها تدابير لبناء الثقة، وأن تعزز الحوار بين الطرفين، تستحق أن تنظر فيها بجدية جميع الأطراف المعنية.

ولا تزال جامايكا تشجع على إنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي من خلال عملية نشطة للمفاوضات تراعي الحق في الأمن لجميع الدول في المنطقة، بما فيها إسرائيل، فضلا عن حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف.

وأخذا في الاعتبار بمسؤولية مجلس الأمن عن صون السلم والأمن، من المهم للمجلس أن يبقي هذه المسألة بفعالية قيد نظره، وأن يستمر في تأييده للمبادرات الدبلوماسية للأمين العام، وأن يواصل العمل على تحقيق السلام الدائم والشامل في إطار قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

السيد بن مصطفى (تونس) (تكلم بالعربية): السيد الرئيس، أود أن أعرب لكم عن تقديرنا البالغ على الاستجابة السريعة لعقد هذه الجلسة العامة للتداول في الوضع الخطير والمتدهور في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ذلك أن مجلس الأمن ينعقد اليوم من جديد في جلسة رسمية، وللمرة الثالثة في غضون شهر ونصف، لمناقشة هذا الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وإن إعداد تلك الجلسات الرسمية المخصصة لهذه المسألة في حيز قصير من الوقت، إلى جانب المشاورات العديدة غير الرسمية التي خصصت لها، بالإضافة إلى استئناف الدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة بتاريخ ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر الماضي، تعتبر في حد ذاتها دلالة على خطورة الوضع القائم والمتواصل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس. منذ أواخر شهر أيلول/سبتمبر الماضي، وقد عبر عن هذا أحسن تعبير السيد الأمين العام بعد زيارته للمنطقة.

لمجابهة ذلك الوضع المتفجر، اتخذ مجلس الأمن قراره ١٣٢٢ (٢٠٠٠)، كما صدرت عن أعضاء المجلس عدة نداءات لإسرائيل، باعتبارها الدولة القائمة بالاحتلال، من أجل العمل على تفادي المزيد من التصعيد، وبإمكانها القيام بذلك. لكن للأسف، ما فتئ الوضع يزداد تفاقما وخطورة بفعل قرار إسرائيل، كما نرى ، الركون إلى اختيار سياسة القوة والانتقام، سياسة القوة المفرطة بغض النظر عن نتائجها الكارثية، طمعا في فرض إرادتها وتكريس الأمر الواقع، أي تكريس الاحتلال.

كما أن الدلائل أخذت في الظهور، مشيرة إلى بعض التهدئة النسبية بفعل الجهود الكبيرة التي بذلتها القيادة الفلسطينية، وعلى رأسها الرئيس عرفات، حتى عادت السلطات الإسرائيلية، القائمة بالاحتلال، من جديد إلى استعمال العنف الشديد ضد السكان المدنيين الفلسطينيين وضد مواقع ورموز السلطة الوطنية الفلسطينية. وآخر ما شهدناه ما قامت به سلطات الاحتلال، وهو قصف مكثف لمدينة غزة والمباني المدنية فيها، مستخدمة كافة أنواع الأسلحة، وكافة أصناف القوات المسلحة، برية، وجوية وبحرية.

إن بـلادي المنخرطـة في عمليـة السـلام، والـتي ساهمت فيها بإخلاص، تأسف شديد الأسف لهذا التطور المحزن. وتعرب عن شديد قلقها للتصعيد المسلح والخطير من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلية التي تسببت في هـذا العدد المتزايد يوميا من الضحايا ومن الخسائر في صفوف المواطنين الفلسطينيين.

إن تونس تدين بشدة تلك الأعمال العدوانية المتكررة التي تستهين بأبسط حقوق الإنسان، وأولها الحق في الحياة وفي الكرامة، والتي تقوض أسس عملية السلام. وتونس، لذلك، تدعو الدولتين راعيتي مسيرة السلام، وتهيب بالمجموعة الدولية أن تتحمل مسؤوليتها أمام هـذا الوضع الخطير المهدد للأمن والسلم الدوليين، وإلى التحرك الفوري والحازم من أجل وضع إسرائيل، مرة أخرى، أمام مسؤولياتها، بحكم قرارات مجلس الأمن، وآخرها القرار ١٣٢٢ (٢٠٠٠)، وإزاء مختلف القوانين الدولية، وأهمها اتفاقية جنيف الرابعة. دعوة إسرائيل إلى الإقلاع عن سياسة العنف المنظم، التي لن تؤدي إلى أية نتيجة، دعوة إسرائيل إلى معاملة السكان تحت الاحتلال طبقا للقوانين والاتفاقيات الدولية.

لقد استمعنا منذ حين إلى السفير هولبروك يثير تاريخ هذا النزاع، وكيف تعامل معه مجلس الأمن والمنظمة الدولية منذ ٥٠ سنة. ونحن نقول بالضبط، نود أن نعود إلى ٥٠ سنة، عندما تحملت هـذه المنظمة مسؤوليتها، وأسست دولتين، دولة فلسطينية، ودولة إسرائيلية. هل لا نتساءل فيما بيننا اليوم، أين وجود هذه الدولة الفلسطينية التي نتداول الآن في صيغتها؟ هل هو حكم ذاتي أم حكم ذاتي محدود؟ أين هي الدولة الفلسطينية التي أسستها منظمتنا هذه؟

لا تنفع أن تجري محادثاتنا أو مداولاتنا على أساس مغالطات فيما بيننا. نحن نعرف الحقائق، عندما يتكلم السيد سفير إسرائيل المحترم عن مهاجمة المواطنين الإسرائيليين والجنود الإسرائيليين الذين يدافعون عن أنفسهم. أين؟ هل هو داخل إسرائيل؟ هل هو في المدن الإسرائيلية؟ هل هو في حيفا؟ في يافا؟ يدافعون عن أنفسهم في أرض يحتلونها؟ هل لا نعرف الاحتلال؟ هل لم يعرف بعضنا الاحتلال؟ ألا تعرف بعض دولنا الاحتلال؟ هل مقاومة هذا الاحتلال اعتداء؟

إن العنف، لا سيما منه ما يصدر عن سلطات رسمية، لا يولد إلا العنف. هذه قاعدة تاريخية. إن إحلال السلام لا يتأتى إلا في كنف مناخ يشجع على دفع جهود السلام إلى الأمام. ولا بديل أمام الأطراف عن خيار السلام والعودة إلى مائدة المفاوضات.

وعليه، فإننا نجدد اليوم الدعوة من جديد، وبكل صدق، إلى إسرائيل، لكي تقلع عن هـذه الممارسات القمعية والتعسفية التي عرفتها شعوب عديدة عانت من الاحتلال، وتعرف ما آلت إليه هذه السياسة وأن تتخذ الإجراءات والخطوات اللازمة من أجل إعادة الأوضاع إلى طبيعتها المنطقية، وإلى التشجيع على خلق المناخ الملائم للعودة إلى مائدة التفاوض، التي تطالب بها، من أجل التوصل إلى وضع يساعد تدريجيا على إعادة بناء الثقة اللازمة. لا بد من هذه الثقة من أجل استئناف مفاوضات السلام التي لا بديل لها في رأينا.

ومن نفس المنطلق، وللمساعدة على ذلك، نعتقد، كما طالب بذلك غالبية أعضاء هـذا المجلس، إن الوقت حان لكي يسارع المجلس، في هذا الظرف الدقيق والخطير، إلى اتخاذ الخطوات الضرورية لإحداث قوة حماية للمدنيين الفلسطينيين، كما طالب الجانب الفلسطيني، وكما أيدها

العديد من الأطراف الدولية. ونحن نتطلع إلى نتائج مشاورات الأمين العام في هذا الشأن طبقا للولاية التي أناطه بها المجلس في الأسبوع الماضي، بما يخول للمجلس المضي إلى الأمام في تجسيد هذا المطلب الفلسطيني المشروع والمتعلق بحماية المواطنين الفلسطينيين المدنيين تحت الاحتلال.

إن المرحلة الحالية التي يمر بها الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، هي مرحلة دقيقة وحاسمة جدا بحكم ما تنطوي عليه من مخاطر جمة، لا على مستقبل جهود السلام في المنطقة، بل على المنطقة بصفة عامة، وعلى أمنها واستقرارها. هذا الوضع لا يمكن السكوت عنه، ولا عن تواصله أو قبول حلوله كأمر عادي في الحياة اليومية في الأراضي المحتلة، فنكتفي بتعداد عدد الموتى والجرحى كل يوم.

إن التسوية النهائية العادلة المنشودة هي التي تضمن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وهي التي تضمن تطبيق الشرعية الدولية. وهذه الحقوق في مقدمتها حقه في إقامة دولته المستقلة على أرضه وعاصمتها القدس الشريف. لا مجال للدوران حول هذا الهدف.

وضمن هذا المنظور نعتقد أن الأمر يعود لمجلس الأمن بالذات ولكافة الأطراف المعنية أن تعمل على كفالة الإسراع ببدء لجنة تقصي الحقائق عملها في أقرب الآجال، بما يحدد المسؤوليات عن أحداث العنف الأخيرة. إن هذا الوضع يتطلب أكثر من أي وقت مضى المزيد من الحزم ومن الجدية ومن الصدق من قِبل المجموعة الدولية، وفي مقدمتها مجلسنا هذا، لدرء المخاطر التي لا يمكن التكهن بها على مستقبل المنطقة والتي تعود بالدرجة الأولى إلى مسؤوليته هو.

إن الوقت لتدارك هذا الوضع وعكس مجرى الأحداث هو الآن وقبل أن تفوت الفرصة على ذلك. والأولويات أمام المجموعة الدولية هي كما قلت: حماية الفلسطينيين حماية ناجعة والتمكن من وضع حد لأعمال العنف والأعمال العدوانية التي تتسبب في أعمال العنف وفي انتهاك واضح للقانون الدولي وللقرارات الدولية ذات الصلة وخلق الظروف الملائمة لإحياء مسيرة السلام.

إن مسؤولية إسرائيل واضحة وما عليها القيام به كذلك واضح، وهو محل نداءات دولية عديدة، بما فيها نداءات هذا المجلس، بدءا بالتعاون من أجل إيقاف العنف الآن، ومرورا بتسهيل عمل لجنة تقصي الحقائق، ووصولا للعودة إلى خيار السلام والعمل بمقتضاه.

إن بلادي كانت من أولى الدول التي آمنت وعملت وانخرطت في مسيرة السلام بكل صدق وجدية. ولكن عملية السلام هذه لا يمكن أن تنجح إلا إذا انطلقت وسارت وتمت على أساس الشرعية الدولية وعلى أساس قرارات الأمم المتحدة وليس على أسس مغلوطة. هذا هو السبيل الوحيد لنجاح عملية السلام التي هي لفائدة الجميع، ولفائدة الشعبين المعنيين الإسرائيلي والفلسطيني، ولفائدة استقرار وأمن كامل منطقة الشرق الأوسط.

السيدة أشيبالا - موسفي (ناميبيا) (تكلمت بالانكليزية): سيدلي ممثل جنوب أفريقيا بعد قليل ببيان كرئيس لمكتب تنسيق حركة بلدان عدم الانحياز، ويود وفدي أن يضم صوته إلى ذلك البيان. كما نؤيد البيان الذي أدلى به منسق مجموعة عدم الانحياز لشهر تشرين الثاني/نوفمبر وهو وفد مالي.

إننا نشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة التي تأتي في أنسب وقت للتداول بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما فيها قضية فلسطين. وقبل أن أدلي

بملاحظاتي الموجزة، اسمحوا لي أن أعرب عن تعازي وفدي لأسر الضحايا جميعا وأن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن شكرنا وتقديرنا للبلدان العربية وغيرها من البلدان من خارج المنطقة التي أخذت على عاتقها علاج الجرحى الفلسطينيين.

لقد تشرفنا مؤخرا وحظينا بالاستماع إلى إحاطة إعلامية من الرئيس عرفات، وهي إحاطة تضمنت جملة أمور منها الطلب إلى الأمم المتحدة بأن تنشر قوة للمراقبة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وكما ذكر وفدي في مناسبات عديدة، فإننا نؤيد هذا الطلب، كما أكدنا أنه طلب يتفق وقرار مجلس الأمن ٩٠٤ الذي اعتمد في ١٨ آذار/مارس ١٩٨٤، والذي دعا إلى حماية الفلسطينيين. ولهذا فإننا نرى أننا، كمجلس، نتحمل واجب متابعة تنفيذ قراراتنا جميعا.

وتدعو الأحداث التي تقع في الأراضي الفلسطينية المحتلة والمنطقة في مجموعها إلى الشعور بالقلق الشديد وتستحق أن تُقابل من مجلس الأمن باتخاذ إجراءات عاجلة. وعنصر الوقت عنصر جوهري في هذا الصدد، وفي ضوء قوة الدفع الجارية التي يقوم بها الأمين العام في إطار قرار مجلس الأمن ٩٠٤ (١٩٩٤)، فإننا نرى أن نشر مراقبين تابعين للأمم المتحدة من شأنه إنقاذ الأرواح وتهدئة العواصف وتمهيد السبيل إلى استعادة عملية السلام. وعلينا أن نستعيد عملية السلام لأننا يتعين علينا في نهاية المطاف أن نعالج المشكلة الأساسية التي تسببت في كل ذلك، ونعني بها احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية.

ويتفق وفدي في الرأي مع المراقب الدائم عن فلسطين في أن الطرفين بحاجة إلى المساعدة، وهذا، في اعتقادي، هو سبب وجودنا هنا. نحن هنا لنساعد الطرفين على صنع السلام. وفي هذا السياق فإننا نشكر كل الذين ما برحوا يسهمون في السعي إلى التوصل إلى تحقيق السلام، ولكننا نعتقد أن الوقت قد حان للأمم المتحدة لكي تشارك في هذا السعي مشاركة تامة.

واسمحوا لي أن أكرر التأكيد على أن التسوية الشاملة للصراع الحالي لن تتحقق إلا بإعمال حق الفلسطينيين الكامل غير القابل للتصرف، بما في ذلك حقهم في تقرير المصير. ومن الضروري للغاية أن ينفذ قرارا مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) تنفيذا كاملا من أجل التوصل إلى تسوية دائمة لهذا الصراع.

السيد ليستريه (الأرجنتين) (تكلم بالاسبانية): مما يؤسف له أننا نشاهد منذ عدة أيام تدهورا ملحوظا في الشرق الأوسط مع تصعيد للمواجهة وخسائر متزايدة في الأرواح. وأود أن أعرب عن أسف وقلق الأرجنتين لهذه الأحداث المفجعة التي ما زالت تحدث في غزة والضفة الغربية وإسرائيل. كما أود أن أنقل تعازي حكومتي لأسر ضحايا الموجة الأخيرة من العنف.

وقد زاد من قلق الأرجنتين وشعورها بالانزعاج الأعمال الإرهابية التي جرت بالأمس واليوم، والتي راح ضحيتها أطفال إسرائيليون أبرياء والسكان المسالمون الموجودون في السوق، وهو مكان لا يمكن أن يوصف بأنه استفزازي. ونحن نطالب الطرفين بإدانة هذه الأعمال إدانة صريحة. ونطالبهما بإدانة هذه الأعمال الإرهابية بنفس الاقتناع الذي ندين به إسرائيل لإفراطها في استعمال القوة وبنفس الاقتناع الذي طالبنا به تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩.

إننا نؤمن بأن الحالة الحرجة السائدة حاليا في الشرق الأوسط تتطلب التصرف بأقصى الشعور بالمسؤولية

وضبط النفس من جانب جميع الأطراف. فالعنف لا يولِّد سوى العنف. ويجب أن تستمر إسرائيل والسلطة الفلسطينية في تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في اجتماع قمة شرم الشيخ. وعلى المجتمع الدولي أن يبذل كل ما في وسعه لمساعدة الطرفين على إنهاء العنف.

إننا نؤيد النشر السريع والعمل السريع من جانب لجنة تقصي الحقائق التي يرأسها السناتور ميتشل، ونرى أنه كلما بدأت عملها في وقت مبكر، كان أثرها إيجابيا بقدر أكبر في تحقيق السلام في المنطقة.

وفي هذا الصدد نود أن نعرب عن تقدير الأرجنتين الكامل للعمل الذي يقوم به الأمين العام الذي أعطاه المجلس يوم الجمعة الماضي ولاية واضحة وواسعة في أن يستكشف مع الطرفين التدابير العملية لإنهاء العنف. وعلى الرغم من أن الهدف القصير الأجل هو وضع حد للعنف، فإننا يجب ألا نغفل أن الهدف النهائي هو استئناف مفاوضات السلام والتوصل إلى حل نهائي لقضية فلسطين على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والاتفاقات فيما بين الطرفين.

السيد كوتشنسكي (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): لا تزال أوكرانيا تشعر بقلق عميق إزاء زيادة تدهور الحالة في الشرق الأوسط. وإننا نستهجن الأنباء اليومية عن حدوث المزيد من الخسائر بين المدنيين الأبرياء. وتشعر بلادي بالصدمة إزاء الهجوم الإسرائيلي الأخير الواسع النطاق بالصواريخ، والذي استخدمت فيه الأسلحة الثقيلة ضد منشآت السلطة الفلسطينية وغيرها من المباني في غزة والضفة الغربية. وتدين أوكرانيا أعمال استخدام العنف المفرط والعشوائي وتطالب إسرائيل بوقفها فورا ودون شرط. ويجب بذل كل شيء ممكن لكفالة الاحترام التام من جانب إسرائيل لاتفاقية جنيف الرابعة، كما ندعو الفلسطينيين إلى ممارسة ضبط النفس والامتناع عن ارتكاب أي أعمال عنف. إننا ندين كل أعمال العنف والإرهاب. ونحن مقتنعون بأنه لا بديل عن العودة إلى طاولة المفاوضات وتنفيذ التفاهم الذي تم التوصل إليه في قمة شرم الشيخ.

ونحن مقتنعون بأن حل قضية فلسطين ينبغي أن يقوم على أساس التنفيذ الكامل لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) فضلا عن صيغة مؤتمر مدريد للسلم واتفاقات أوسلو. ويؤيد بلدي الاشتراك البنَّاء من جانب الأمين العام في النظر في الأزمة الحالية ونشجعه بقوة على مواصلة جهوده في محاولة التوصل إلى سبيل لوقف العنف والعودة بالأطراف مرة أخرى إلى طاولة المفاوضات. ونتطلع إلى أن تبدأ في موعد مبكر أنشطة لجنة تقصي الحقائق.

ويرحب بلدي أيضا بالإعلان المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، الصادر عن وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي، ونتشاطر التصور المتزايد بأنه ينبغي لمجلس الأمن أن يتخذ المزيد من التدابير للعودة بالحالة إلى وضعها الطبيعي ولكفالة تنفيذ الطرفين القرار ١٣٢٢ (٢٠٠٠).

ويوافق وفدي على التقييم الذي مفاده أنه في ظل زيادة تردي الحالة فإن وجود طرف ثالث يمثل المجتمع الدولي يتسم بأهمية حاسمة إذا أردنا أن نتجنب اتساع رقعة الحرب لتشمل المنطقة بأسرها. وفي ظل الظروف الحالية نرى أن فكرة نشر بعثة مراقبي الأمم المتحدة، كما اقترحت فرنسا، أصبحت مهمة بشكل حاسم.

أخيرا، يود بلدي، الذي ظل يشارك في المشاورات الثنائية بشأن هذه المسألة مع الأطراف المعنية، أن يعلن استعداده لزيادة إسهاماته في الجهود الرامية إلى وضع حد للأزمة الراهنة في الشرق الأوسط.

السيد ميسران (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): أود، مثل المتكلمين السابقين، أن أشكركم، سيدي الرئيس، خالص الشكر على عقد هذه الجلسة، وبخاصة على استجابتكم السريعة لطلب من دولة عضو في الأمم المتحدة بعقد جلسة للمجلس تكرس للحالة الخطيرة السائدة في فلسطين. إن هذا يبشر بالخير فيما يتعلق بمصداقية المجلس في أعين العضوية الكاملة في الأمم المتحدة.

ونتطلع أيضا إلى بيان ممثل جنوب أفريقيا الذي سيدلي به فيما بعد باسم حركة عدم الانحياز.

الحالة الخطيرة في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأراضي الفلسطينية المحتلة يجب أن يعالجها المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن على الفور. إن تصاعد العنف، الذي بدأ منذ بضعة أيام، يجب أن يتوقف تماما. والرد غير المتناسب من جانب القوات الإسرائيلية على مدينة غزة والمواطنين الأبرياء يشير بوضوح إلى عزم الحكومة الإسرائيلية على شن حرب من نوع ما على المدنيين الفلسطينيين.

وماليزيا ستواصل العمل مع أعضاء المجلس لاتخاذ تدابير فورية ملموسة، بما في ذلك أن تنشأ فورا قوة مراقبي الأمم المتحدة لكفالة أمن وحياة المدنيين الفلسطينيين الأبرياء. ونرى أن وجود الأمم المتحدة في الميدان هو أفضل وأسرع وأنجع آلية يمكن أن تساعد في وقف تصاعد العنف في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ومن الجلي أن الجهود الحالية لوقف العنف، بما فيها المسار الثنائي، لم تؤد إلى نتائج فعالة حتى الآن.

يجب على هذا المجلس أن يضطلع بواجبه الرسمي، وأن يعمل على حماية المدنيين. وقد ذكرنا هذا مرارا في قراراتنا السابقة وفي بياناتنا بشأن قضية فلسطين وبشأن حماية المدنيين في الصراعات المسلحة. ويجب أن نضطلع بدورنا على أوفى وجه ممكن.

يوم الجمعة الماضي فوضنا الأمين العام أن يستكشف الاقتراح الخاص بوزع قوة مراقبي الأمم المتحدة في المنطقة. إلا أن المجلس لا يمكنه أن يشعر بالرضا أو أن يكف عن العمل. بل يجب عليه أن يؤيد تمام التأييد إنشاء قوة المراقبين، ويجب أن نشجع الأطراف المعنية ونقنعها بقبول وجود الأمم المتحدة على أرض الواقع ويمكن لأعضاء المجلس الذين لهم نفوذ كبير لدى طرفي النزاع أن يقوموا بدور خاص في هذا الصدد.

وأتفق تماما مع السفير هولبروك في أنه يجب الحصول على موافقة البلد المضيف عندما ننشر عمليات الأمم المتحدة للسلام. وقد استشهد بإندونيسيا في حالة تيمور الشرقية وأشار إلى زيارة البعثة لتيمور الغربية. ولكنني أود فقط أن أقول للسفير هولبروك إن الاحتلاف في حالة فلسطين هو أن إسرائيل هي بوضوح الدولة القائمة بالاحتلال – دولة الاحتلال الوحيدة في هذا العصر الحديث. وفلسطين أرض محتلة وهذه حقيقة.

طبيعي أننا، لأسباب عملية، نحتاج إلى تعاون الحكومة الإسرائيلية لكفالة الأداء الفعال لقوة مراقبي الأمم المتحدة في الميدان. ولتحقيق هذه الغاية نطالب إسرائيل بتقديم تعاونها الكامل لإنشاء قوة مراقبة للأمم المتحدة إذا كانت جادة في عزمها على وقف العنف واستعادة السلم والهدوء. وهذا، في المطاف الأخير، يحقق مصلحة الشعب الإسرائيلي أيضا.

لا يمكن أن يتحقق السلم العادل والدائم إلا بالانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية المسلحة والمستوطنين غير الشرعيين من الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس

الشريف، والجولان السورية المحتل. إن شعب فلسطين له الحق غير القابل للتصرف في إنشاء دولته المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس التي لا خلاف عليها. وتحقيقا لهذه الغاية، تطالب ماليزيا إسرائيل بأن تمتثل لقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٢٢ (٢٠٠٠) وجميع القرارات الأخرى ذات الصلة.

ولأكثر من ٥٠ عاما، ما برحت قضية محنة الشعب الفلسطيني تدرج في جدول الأعمال الدولي. وعدم معالجة المجتمع الدولي للمظالم التي ارتكبت ضد الشعب الفلسطيني لن تؤدي إلا إلى إطالة حالة عدم الاستقرار والعنف في المنطقة. ويتعين على المجلس أن يتصرف الآن لوقف العنف وللسماح لشعوب المنطقة بأن تعيش في جو يسوده السلام والوئام والتقدم.

ودعونا لا ننسى أن هذا المجلس يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. ولا بد لنا من أن نرقى إلى مستوى واجباتنا. فمصداقية المجلس تتعرض هنا للخطر. فحتى الآن، قتل نحو ٢٥٠ شخصا بمن فيهم النساء والأطفال، ومعظمهم من الفلسطينيين، نتيجة للاستخدام المفرط وغير المتناسب للقوة على أيدي قوات الأمن الإسرائيلية. وتشعر ماليزيا بحزن عميق لحالات الوفاة المفجعة تلك، وتعرب عن خالص تعازيها للأسر المفجوعة.

ما العدد الإضافي الذي نحتاج إلى مشاهدته من القتلى والجرحى من المدنيين الأبرياء من النساء والأطفال، وما حجم العنف الإضافي الذي يلزم أن يحدث قبل أن يتمكن المجلس من التصرف؟ دعونا لا نكرر الأخطاء التي وقعنا فيها في الماضي في حالات المآسي التي حدثت في رواندا وسريبرنتسا بسبب شلل هذا المجلس.

السيد هاينبيكر (كندا) (تكلم بالانكليزية): شكرا لكم، سيدي، على إتاحة هذه الفرصة لكي يناقش مجلس الأمن الوضع الخطير جدا السائد في الشرق الأوسط.

إن حكومة كندا تشعر بقلق بالغ إزاء تصاعد القتال بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ونحن ندعو كلا الجانبين أن يقوم بدوره لإنهاء العنف الذي سبب كل هذا القدر من الإصابات والوفيات.

إن دورة الفعل ورد الفعل التي شهدناها مرة أخرى بشكل مروع اليوم وفي الأيام القليلة الماضية في إسرائيل، والضفة الغربية، وغزة، والتي عرضت المدنيين، بمن فيهم الأطفال لهذا القدر المروع من الخطر والأذى، ينبغي وقفها ونحن نعرب عن تعازينا لأسر الضحايا.

وعلى كل جانب التزام بأن يحمي المدنيين. وهذا الأمر الحتمي ينسحب على الجانبين: ينبغي عدم استهداف المدنيين، كما أن المدنيين ينبغي ألا يشتركوا في أعمال قتال أو استفزاز، أو تعريض أنفسهم لرد فعل قوي.

وأود أن أكون واضحا تماما. نحن ندين كل أعمال عنف. ونحمل الجانبين المسؤولية عن إنهاء العنف. فالسلطة الفلسطينية يجب أن تبذل كل ما في وسعها لمنع حدوث هجمات إرهابية. ووفقا لمشروع القرار المتعلق بالإرهاب الذي اعتمدته اللجنة السادسة للجمعية العامة، فإن الجمعية العامة ”تدين بقوة جميع أعمال الإرهاب وأساليبه وممارساته بوصفها أعمالا إجرامية لا يمكن تبريرها، أينما وقعت وأيا كان مرتكبوها“. وتدين كندا جميع هذه الهجمات الإرهابية، ونحن ندعو جميع الأطراف الراغبة في السلام إلى أن تدين هذه الهجمات.

وينبغي لحكومة إسرائيل أن تقوم، من جانبها، ببذل قصارى جهدها لكبح جماح قواتها، واستخدام القوة المتناسبة والامتناع عن تصعيد الحالة.

وترى كندا أن أفضل فرصة لوقف تصعيد الحالة تكمن في التنفيذ الفوري للتفاهمات التي تم التوصل إليها في شرم الشيخ. وفي هذا السياق، تتوقع كندا أن تبدأ لجنة تقصي الحقائق التي وافق عليها رئيس الوزراء باراك والرئيس عرفات في شرم الشيخ عملها بسرعة وأن تضطلع بعملها الحاسم في الوقت المناسب. ونرحب بالاجتماعات المخطط عقدها في الأيام القادمة، ونحث على تسهيل عمل تلك اللجنة.

وتؤيد كندا أيضا التفويض الذي أعطاه المجلس للأمين العام لاستكشاف الخيارات مع الأطراف بما في ذلك وجود مراقبين، ويمكن أن يكون ذلك استنادا إلى العمل الذي ستقوم به لجنة تقصي الحقائق. فمن مصلحة السلام أن تتاح للأمين العام الفرصة الكاملة لاستكشاف جميع الخيارات ومواصلة اتصالاته مع الأطراف وغيرها.

وتؤيد كندا أي جهد دولي يتفق عليه الطرفان، من شأنه أن يساعد في تخفيف هذه التوترات. لقد آن الأوان لأن يهب المجتمع الدولي سويا لدعم السلام. وإذا كان هناك وقت للدبلوماسية والحوار، فإن هذا الوقت هو الآن.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لهولندا.

ينضم وفد بلادي إلى تأييد بيان الاتحاد الأوروبي الذي أدلى به الممثل الدائم لفرنسا. وتعرب هولندا عن قلقها العميق وحزنها البالغ إزاء التصعيد الأخير لأعمال العنف التي نناقشها اليوم. ونحن نرى أن كل خسارة في الأرواح تعتبر مأساة. لذلك نحن نريد أن نرى نهاية فورية للعنف من الجانبين على حد سواء.

ولا يمكن أن يكون هناك أي دليل على دوامة العنف التي تعصف بالمنطقة أوضح من الهجوم المفزع بالقنابل على الأطفال الأبرياء في حافلة مدرسية والعقاب الجماعي لهذا العمل الذي أُنزل بالسكان المدنيين الفلسطينيين. ونحن ندعو الطرفين إلى التحلي بالشجاعة، ليس بالقتال وإنما بكسر هذه الحلقة المفرغة.

وينبغي للمجتمع الدولي ألا يغذي الصراع بالبيانات أو الإجراءات التحريضية، بل عليه أن يساعد الجانبين على تحقيق سلام عادل يجلب منافع حقيقية للشعبين على حد سواء.

وأعرب عن الشكر مع التقدير لكل عبارات الثناء التي وجهت إلى الرئاسة الهولندية على دعوتها لعقد هذه الجلسة، إلا أن وفد هولندا يصر على القول بأن أنشطة هذا المجلس لا ينبغي أن يسمح لها بالتدخل في العمل الذي أنجز في إطار شرم الشيخ سواء كان من الأمين العام أو من لجنة تقصي الحقائق.

أستأنف الآن مهامي بوصفي رئيسا للمجلس.

المتكلم التالي هو ممثل الجماهيرية العربية الليبية. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد دورده (الجماهيرية العربية الليبية) (تكلم بالعربية): السيد الرئيس، أتوجه إليكم بالشكر، على استجابتكم للطلب الذي وجهته إليكم باسم المجموعة العربية بعقد هذه الجلسة.

وبتكليف من المجموعة العربية وبتفويض منها أقول إن القضية الفلسطينية، ولا أقول قضية الشرق الأوسط، لأنه لا وجود لقضية للشرق الأوسط، حيث أنه لا وجود جغرافيا ولا تاريخا للشرق الأوسط. وإذا كان هنالك شرق أوسط، فأرجو أن يعلمني أي واحد أين موقع الشرق الأدنى. نحن نعرف الشرق الأقصى والشرق الأدنى. الشرق الأوسط اختراع جاء بغاية الإحلال محل فلسطين، وبغاية إدماج دولة الاحتلال في الإقليم. ومن ثم أنا أتحدث عن

قضية فلسطين وليس عن قضية ما يسمى بالشرق الأوسط، الذي لا وجود جغرافيا وتاريخيا له على الإطلاق.

قضية فلسطين قضية احتلال، أناس جاؤا من كل دول العالم بما في ذلك بلادي، ليبيا، واحتلوا فلسطين، أرض الفلسطينيين من كل الأديان. هذه قضية فلسطين، قضية احتلال. ومعالجتها ينبغي أن تكون معالجة احتلال.

نعرف جميعا الحروب التي حدثت. ونعرف جميعا النتائج السياسية التي أدت إليها. ونعرف جميعا ادعاءات المحتلين بأنهم دعاة سلام، لا دعاة حرب. وقال بعض العرب: فلنجرب السلام، لأن السلام نحن دعاته، ونحن من نسعى إليه، ونحن الذين يؤمنون به. والتحية العربية تبدأ بالسلام الذي بدأت به في بداية كلمتي.

فماذا كانت نتيجة هذه العملية التي تسمى، زورا، بعملية السلام؟ هناك عملية، نعم. لكن، هل يوجد سلام؟ لا. لماذا؟ لأن المفاوضات التي بدأت بمدريد، ثم أوسلو، ثم واشنطن، ثم واي بلانتيشن، ثم شرم الشيخ، وكامب ديفيد، وكل الأسماء التي نعرفها، لم تلد إلا حبرا على ورق. اتفاق إثر اتفاق، ومواثيق إثر مواثيق، ولم تعرف التنفيذ على الإطلاق. وحتى السلطة الفلسطينية، لا سلطة لها على الإطلاق. وقد بينت الأحداث الأخيرة للعالم أجمع أنه ليس للسلطة الفلسطينية أية سلطة على أرضها. فغزة، ومطارها، وأجواؤها، ومياهها، ومداخلها، ومخارجها، وكذلك الضفة، أقفلها من يملك السلطة، أي المحتل.

والأنظمة العربية، التي مضت في ما سمي بعملية السلام، ما الذي توصلت إليه؟ ثلاثة عقود تكاد تمضي على هذا العمل، ولم تؤد إلى أية نتيجة. فالأرض الفلسطينية ما زالت محتلة. والشعب الفلسطيني ما زال خارج فلسطين. لا إعادة للأرض تمت، ولا عودة للاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون في مخيمات، وفي كل دول العالم لاجئين. فأي سلام يمكن أن يقوم بدون إعادة الأرض المحتلة، وبدون السماح للفلسطينيين، الذين طردوا من أراضيهم ومزارعهم ومدارسهم وأماكن عملهم ومنازلهم، بالعودة إلى حيث كانوا في بلادهم؟ لقد أثبتت الأحداث الأخيرة إبراز الحقيقة الاجتماعية بأنه يوجد شعب اسمه الشعب الفلسطيني يقيم في أرضه.

وأكثر من ذلك، أقول إن ما يجري ليس رغبة في السلام. بل هو عمل بغاية فرض الاستسلام؛ بقبول شروط المحتل. حتى أن الوفد الفلسطيني الذي كان في كامب ديفيد، طبقا للتصريح الذي أدلى به السيد الزعنون، رئيس المجلس المركزي الفلسطيني، هنا في الأمم المتحدة، خلال انعقاد اتحاد البرلمانات الدولي، في أيلول/سبتمبر الماضي، قال إن الأمريكيين طلبوا منهم في كامب ديفيد الآتي: إما أن تقبلوا بهذه الشروط، وإلا فلن نعترف بكم بعد الآن كمنظمة للتحرير، وسنعاملكم كإرهابيين من جديد، وسنقطع العلاقات معكم، وسنوقف التباحث معكم، وسنوقف المساعدات عنكم. أي سلام هذا الذي يمكن أن يقبل فيه الفلسطيني مثل هذه الشروط؟ وهل هذا تفاوض؟ وهل هو تفاوض متكافئ؟ وهل يمكن أن يؤدي مثل هذا النوع من التفاوض، ومثل هذا النوع من الإشراف على ما يسمى بالعملية السلمية أن يؤدي إلى نتيجة سلمية تعيد إلى المظلوم حقه في أرضه وممتلكاته التي سلبت واغتصبت بالقهر وبالقوة، وأن يؤدي إلى استتباب الأمن في المنطقة؟

بين قوات الاحتلال في فلسطين والعرب طرف مسموح له بالتسلح، بما في ذلك الترسانة النووية التي أنشئت والتي تطور باستمرار، وكذلك القذائف من كل نوع، ١ أرض – أرض، وأرض – جو، وبحر – بر، وبحر – جو، وقذائف مضادة للقذائف، طرف تمنح له التكنولوجيا، ويمنح له الخبراء، ويمنح له التمويل، وطرف محظور عليه تصنيع حتى المسدس الصغير، ومحظور عليه

صنع حتى البندقية الصغيرة. وإذا تعاونت دولة معه في تزويده بأسلحة دفاعية، يشرع فورا في ممارسة كل الضغوط على تلك الدولة بوقف التعاون في الأغراض الدفاعية مع البلدان العربية. أي سلام يمكن أن يقوم في معادلة هكذا طرفاها؟ إن الذي يجري في المنطقة العربية هو فرض للاستسلام، وليس إقامة لأي نوع من السلام. وإن كان سلاما فإنه لن يكون دائما على الإطلاق. لأنه لا يقوم على العدل وعلى الحق وعلى المساواة.

كم من قرارات صدرت عن هذا المجلس؟ لقد كفاني أخي سعادة سفير فلسطين بتعدادها وهي بالعشرات. لقد منعت الولايات المتحدة تنفيذها. وهي هنا تقوم مقام المقاول من الباطن لسلطات الاحتلال في مجلس الأمن. وأي دور يشرف لمقاول من الباطن وأي فخر في ذلك؟ أي فخر في أن تتحول دولة إلى مقاول من الباطن. وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة فاتت خانة العشرات. لماذا لم تنفذ؟

لقد دعي مجلس الأمن إلى الانعقاد نتيجة قتل ثلاثة أشخاص في إندونيسيا، في تيمور. وطلب الوقوف من كل قادة العالم في الجمعية العامة للأمم المتحدة للصلاة أو لتلاوة فاتحة الكتاب أو للتأمل. ونحن أيدنا ذلك ووقفنا مع الواقفين. ونحن ضد أن يقتل أي إنسان يعمل مع الأمم المتحدة أو غيرها. لكن لماذا لا يتحرك إنسان بعد قتل ما يزيد عن ٢٠٠ فلسطيني؟

أين مجلس الأمن؟ أم هو أمن أناس دون أناس آخرين؟ أم أنه ليس بمجلس الأمن الدولي، بل هو مجلس الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية؟ نحن في حاجة لمن يجيبنا، نحن نعرف الإجابة. لكننا نريد من أحد أن ينطقها. لا تخشَوا إلا الله، فهو القادر. وهو الخالق. وهو الذي يميت، ولا يميت أحد غيره.

أكثر من ٢٠٠ شهيد سقطوا في فلسطين برصاص الاحتلال ولم يتحرك ساكن من الأمم المتحدة، ومجلس الأمن الدولي. أكثر من ١٠ ٠٠٠ جريح تحولوا إلى معاقين، أُضيفوا إلى خانة المعاقين، كأنهم ليسوا ببشر، وكأنهم ليسوا بآدميين، في حين عندما يتكلم المعنيون عن حقوق الإنسان، لا نجد معهم فرصة للحديث.

أليس الإنسان واحدا في كل العالم؟ أين حقوق الإنسان الفلسطيني التي وقف اليوم المجلس الاقتصادي والاجتماعي معها، برغم كل الضغوط التي مارسها وفد الولايات المتحدة الأمريكية جهارا نهارا، وصلت إلى حد الاختطاف. لقد عبَّر لي أحد أعضاء المجلس هذا اليوم أنه فعلا اختُطف حتى لا يصوت، حيث أُقتيد إلى خارج القاعة، وشُغل، وقال - هذا التعبير ليس من عندي، بل من عنده - قال: أنا شبه اختُطفت حتى لا أصوت. أين حقوق الإنسان يا سادة؟ هذا حدث هذا اليوم، هنا في الأمم المتحدة.

أقول لكم بأن الشارع الفلسطيني ملَّ الكلام عن السلام، ويئس من السلام، ولم يعد له أي أمل في بصيص من نور يؤدي إلى السلام، لأنه يعيش القهر، يعيش الاحتلال، يعيش الحصار. أي سلام هذا؟ وعندما نتحدث عما يجري هناك، الكلام يجري عن العنف، ونسوِّي بين المحتل، والمحتل الذي أرضه محتلة. أيهما نتيجة للآخر؟ هل العنف نتيجة للاحتلال أم أن الاحتلال هو نتيجة العنف؟ ببساطة شديدة .. فلنحلل الأمور ونعالج أسبابها. السبب هو الاحتلال. العنف رد فعل للاحتلال. ينتهي الاحتلال، ينتهي بالنتيجة العنف!

وما قَبِل به الإخوة الفلسطينيون يشكل جزءا من حقهم التاريخي. هم قبلوا بجزء، هم أحرار. لكن حتى الذي قبلوا به لم يعاد منه إليهم أكثر من ٢٠ في المائة.

وهذه الـ ٢٠ في المائة، طوقت المدن والقرى بمستوطنات. والمستوطنات مسلحة، والمستوطنون مسلحون، هم جزء من جيش الاحتلال. هذه الأرض لن تعاد. كيف يكون سلام؟ اللاجئون لن يعودوا، الشعب الفلسطيني، أربعة ملايين خارج حدودهم، لن يعود. إذن أي سلام؟ دولة فلسطينية لا تُعلَن .. أي سلام؟ سلطة وطنية، لا سلطة لها على أرضها. أي سلام؟ وبالمناسبة، فإن الأطفال الذين يقاومون بالحجارة هم جميعا من مواليد فترة الاحتلال. هؤلاء ليسوا من العائدين، هؤلاء ممن وُلدوا بعد عام ١٩٦٧ في فلسطين المحتلة. إذا كان هذا هو الجيل الذي وُلد تحت الاحتلال هكذا، إذن ما الذي سيأتي من الأجيال القادمة؟

وليس الشعب الفلسطيني فقط الذي يئس من إمكانية الوصول إلى السلام، بل كل الشعب العربي. ودليلكم على ذلك ما حدث في كل المدن العربية. ودليلكم على ذلك هو تراجع بعض الدول العربية أمام ضغط الشعب العربي فيما أقدمت عليه في شأن إقامة نوع من العلاقات مع سلطات الاحتلال في فلسطين. ذلك دليلكم عليه، والآتي أكثر مرارة. لن يجرؤ بعد الآن أي نظام عربي على أن يتقدم في هذا الاتجاه، اتجاه الاستسلام، وليس السلام. الاستسلام! نحن دعاة السلام. وقد قالها أحد وزراء خارجية الولايات المتحدة الأمريكية في كتابه بعد أن غادر وزارة الخارجية، وهو جيمس بيكر. اقرأوا كتابه. قال: "أذهب إلى الإسرائيليين، وأطلب منهم ما هو موقفهم، فيكتبونه. بعد ذلك، أتقدم وأقنع به العرب، ثم أعود إليهم به، فيقولون: لا، نريد تعديلا، ونريد تعديلا، بحيث لا يقولون إنهم من البداية لا يريدون هذا الموقف." وهكذا، هذه ليست شهادتنا، هذه شهادة جيمس بيكر، وزير خارجية أمريكا في كتابه. وقد شهد شاهد من أهلها.

إذا كان هذا المجلس، كما ينبغي له أن يكون، معبِّرا عن المجتمع الدولي، وإذا كان مجلسا للأمن والسلام الدولي، فما نطلب منه إلا أن يكون عادلا. ولا نطلب منه إلا أن يباشر اختصاصاته المنصوص عليها في الميثاق، والمنصوص عليها في القرارات الصادرة عنه، والمنصوص عليها في كل المواثيق الدولية. نحن لا نطلب المستحيل. نحن نطلب الحق.

إننا نطالبكم، باسم المجموعة العربية، بما يلي: أولا، إرسال قوة دولية للمراقبة، لحماية الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة؛ وثانيا، إرسال لجنة تحقيق في كل الحوادث التي مورست ضد الشعب الفلسطيني، وإحالة نتائجها إلى المحكمة الجنائية الدولية؛ وثالثا، إخراج القرارات التي أصدرها هذا المجلس من أدراجها وإعمالها. والمجموعة العربية ستضطر لمعاودة دراسة الأمر في الأيام القادمة، للتقدم إليكم، مجددا، بما تتخذه في هذا الخصوص.

أشكركم، سيدي الرئيس، راجيا من مجلسكم الموقر، أخذ هذه المطالب بعين الاعتبار.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل جنوب أفريقيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد فيرمولين (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، أعتذر لعدم تمكن السفير كومالو للأسف من الحضور إلى هنا بعد ظهر هذا اليوم.

أود أن أتقدم لكم بالشكر، سيدي الرئيس، باسم حركة عدم الانحياز، على عقد هذه الجلسة التي تأتي في حينها تماما. وفي البداية، نود أن نتقدم بتعازينا إلى جميع الأسر المنكوبة التي تعاني نتيجة للعنف في الشرق الأوسط.

وتحضر حركة عدم الانحياز هذه الجلسة اليوم، راغبة في أن تكرر مطالبتها لإسرائيل بأن توقف تعريض

المدنيين الفلسطينيين لعقاب جماعي. فهذا انتهاك لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩. ونعيد تأكيد مطالبتنا لإسرائيل بأن تمارس ضبط النفس وتتقيد بالتزاماتها القانونية بحذافيرها فيما يتعلق باتفاقية جنيف الرابعة.

فقبل أكثر من شهر بقليل اجتمعت هذه الهيئة في جلسة طارئة وفقا لولايتها باعتبارها الوصية على السلم والأمن الدوليين، واتخذت القرار ١٣٢٢ (٢٠٠٠). وقد طالب القرار بإجراء تحقيق دولي في الصراع. وترى حركة عدم الانحياز أن التنفيذ الكامل والسريع لقرار مجلس الأمن ١٣٢٢ (٢٠٠٠) يقطع شوطا كبيرا نحو إثبات أن المجلس مستعد لاتخاذ إجراءات حاسمة في سبيل صون السلم والأمن الدوليين. وقد آن الأوان للنظر بجدية في حماية الشعب الفلسطيني.

وتؤمن حركة عدم الانحياز إيمانا راسخا بأنه يظل من المسؤولية الدائمة للأمم المتحدة أن تبقى مشتركة بالكامل في القضية الفلسطينية إلى أن يتم التوصل إلى حل قاطع. ونحن نرحب في هذا الصدد بالدور الهام الذي اضطلع به الأمين العام سعيا إلى السلام في مؤتمر قمة شرم الشيخ، وبجهوده في الحوار مؤخرا مع الإسرائيليين والفلسطينيين وتؤيد هذا الدور وتلك الجهود. فهذا يفيد في إعادة تأكيد ريادة الأمم المتحدة في مجال السلم والأمن العالميين. ونناشد الطرفين الاستجابة بصورة بنّاءة.

ومن المحتم على الأمم المتحدة أن تتخذ تدابير لحماية الشعب الفلسطيني وأن تكفل عدم تكرار الأعمال التي تفاقم معاناته. وعلى المجتمع الدولي التزام بتحقيق هذه الغاية. فنحن نطلب المجلس بالنظر جديا في النشر السريع لقوة حماية في المنطقة.

إن القضية الفلسطينية تشكل نواة الصراع في الشرق الأوسط. وحصول الشعب الفلسطيني على حقه غير القابل للتصرف في تقرير مصيره وفي دولة مستقلة عاصمتها القدس الشرقية، هو أمر محوري للتوصل إلى سلام دائم وشامل في الشرق الأوسط.

ووزراء حركة عدم الانحياز الذين اجتمعوا في أيلول/سبتمبر في نيويورك خلال جمعية الألفية قد أعادوا تأكيد عزمهم على السعي الحثيث إلى تحقيق سلام عادل وشامل على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

وفي بيان صدر في بريتوريا أمس أكدت حكومة جنوب أفريقيا بشدة إدانتها للاعتداء على حافلة المدنيين الإسرائيلية قبل يومين. ونحن ندين بالشدة نفسها الاعتداءات الانتقامية المفرطة وغير المتناسبة من قوة الأمن الإسرائيلية في أعقاب ذلك، الأمر الذي دفع الأزمة بصورة مزعجة إلى مستوى جديد محفوف بالمخاطر. ولا بد لنا أن نسأل أنفسنا: إلى أي وقت يمكن للشعب الفلسطيني أن يتحمل هذه العقوبة الجماعية من قوة احتلال متفوقة عسكريا – انتهاكا للقانون الإنساني الدولي؟ فما تفرضه إسرائيل من صور الإغلاق والحصار والقيود على حركة السلع والأشخاص والموارد أفضى إلى خنق اقتصاد الشعب الفلسطيني. وأسفرت الأزمة عن كثير من المعاناة وإزهاق الكثير من أرواح الأبرياء.

ونحن نؤمن إيمانا راسخا بأن شرط الأرض مقابل السلام يصبح ضروريا إذا أريد إحراز تقدم يذكر في عملية السلام. ومن أجل إحلال سلام دائم وعادل وشامل يتعين أن تجري مفاوضات ترمي إلى حل قضايا الوضع النهائي وفقا لقرارات الأمم المتحدة والشرعية الدولية، ذات الصلة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود إبلاغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي الأردن وكوبا ومصر يطلبون

فيها دعوتهم إلى المشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أقترح، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى المشاركة في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد الحسين (الأردن) والسيد رودريغز باريلا (كوبا) والسيد أبو الغيط (مصر) المقاعد المخصصة لهم بجانب طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل مصر. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيان.

السيد أبو الغيط (مصر) (تكلم بالعربية): قامت مصر أول أمس، ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر باستدعاء سفيرها في تل أبيب في أعقاب التصاعد غير المقبول وغير المسبوق وغير المبرر لحملة القصف الإسرائيلية ضد المنشآت والمباني الحكومية الفلسطينية في قطاع غزة. ومصر قامت باتخاذ هذا الإجراء لعله يمثل رسالة واضحة وقاطعة ومسموعة إلى إسرائيل بأن مصر - التي بدأت السلام في منطقة الشرق الأوسط - لا يمكنها أن تقف ساكنة أمام هذا الاستخدام المكثف للقوة العسكرية التي تتسم بالغرور ضد الشعب الفلسطيني ومؤسساته وممتلكاته.

سبق أن حذرنا في هذا المجلس منذ عدة أسابيع، كما سبق أن حذرنا أمام الجمعية العامة، من أن الوضع المتدهور بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي والاستخدام المكثف وغير المبرر وبأسلوب انتقامي، للعنف العسكري والقوة القاتلة من جانب إسرائيل لن ينتج عنه سوى المزيد من العنف. فدائرة العنف دائرة مفرغة. والشعب الفلسطيني هو شعب واقع تحت الاحتلال العسكري ويشعر بالقهر والظلم والإحباط.

ومصر تجدد مطالبتها لإسرائيل بالالتزام الكامل بما تم الاتفاق عليه في قمة شرم الشيخ فيما يتعلق بسحب أسلحتها الثقيلة من كافة المناطق الفلسطينية ومن المناطق التي تحظر عليها الاتفاقيات الثنائية التواجد فيها. ومصر تعتبر تلك الخطوة أساسية في سبيل البدء في تهدئة الأوضاع.

إن وقوع حادث يستهدف المدنيين على أي جانب هو أمر تدينه جميع الأطراف. ولا شك أن استهداف المدنيين الإسرائيليين - مثلهم في ذلك مثل المدنيين الفلسطينيين - هو أمر ترفضه مصر بل تدينه. ولعله من المفيد في هذا الصدد أن نشير إلى أن أحد أكبر نقاط الاحتكاك بين الجانبين وأكثرها اشتعالا وتوترا يتمثل في تواجد المستوطنين الإسرائيليين - وهم مدنيون ومسلحون وذوو سلوك استفزازي ورأينا كلنا مواقفهم وتصرفاتهم على شاشات التلفزيون، وهم يتواجدون على أرض فلسطينية. فبسبب هذا التواجد غير المشروع وغير القانوني وبموجب قرارات مجلس الأمن ذاته والقانون الدولي، فإن فلسطينيي غزة الذين يبلغ عددهم حوالي مليون شخص مثلما تحدث ممثل فلسطين اليوم أمام المجلس الاقتصادي والاجتماعي، يعيشون على ٦٠ في المائة من أراضي قطاع غزة لأن ٤٠ في المائة الباقية يعيش عليها حوالي ٤ آلاف مستوطن إسرائيلي. ولا بد أن يدرك المجلس تلك الحقائق.

إن الوضع من الخطورة بحيث أصبح يهدد استقرار المنطقة بأسرها. ولا تزال إسرائيل تتخذ إجراءات من العقاب الجماعي ضد الشعب الفلسطيني، مخالفة بذلك كافة المواثيق الدولية والتزاماتها كقوة احتلال بموجب اتفاقية جنيف الرابعة. وتخضع إسرائيل الشعب الفلسطيني للحصار الاقتصادي الخانق، والإغلاق، وعرقلة مرور

الأغذية والأدوية، ناهيك عن أي سلعة تجارية، كما تقطع إسرائيل الكهرباء عن قطاع غزة، وهذه كلها أمور ينبغي لمجلس الأمن أن يتعامل معها ولا يغفلها لتأثيرها البالغ على الأفراد المدنيين الفلسطينيين. إن كل هذه التصرفات يجب أن تتوقف وأن تتوقف بشكل فوري.

ونحن نأمل أن تتحرك لجنة تقصي الحقائق التي شُكلت بالتشاور مع الأمين العام وبرئاسة السناتور ميتشيل لممارسة عملها وبسرعة وطبقا لخطة عمل واضحة تحقق الهدف من تشكيلها.

أخيرا، فإن الأحداث المتلاحقة في الأرض الفلسطينية المحتلة تفرض على المجلس أن يتحرك بالإيقاع الذي يستجيب لها. وهناك مداولات ومشاورات تجرى حاليا بين أعضاء المجلس وكذلك من قبل الأمين العام الذي نقدر جهوده، وتستهدف هذه المشاورات الاتفاق على تشكيل ونشر قوة للمراقبة تابعة للأمم المتحدة تكون مهمتها المساهمة في توفير الأمن والحماية للشعب الفلسطيني من تلك الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة، وهي الفكرة التي طالبت بها القمة العربية في بيانها الصادر في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر الماضي. ومصر تناشد المجلس الاضطلاع بواجباته بموجب ميثاق الأمم المتحدة واعتماد مشروع القرار الذي نأمل أن تتقدم به مجموعة عدم الانحياز بالمجلس في الفترة القادمة عندما يُطرح للتصويت. ويؤسفني ويزعجني أن أسمع من مندوب إسرائيل اليوم أن بلاده لا تقتنع بجدوى هذه القوة للرقابة أو الحماية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي هو ممثل الأردن. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد الحسين (الأردن) (تكلم بالعربية): السيد الرئيس، يسرني أن أستهل كلمتي هذه بتقديم التهانئ لكم لترؤسكم أعمال مجلس الأمن الموقر لهذا الشهر. وإنني على ثقة بأن حكمتكم وخبرتكم وواسع معرفتكم ستؤدي إلى النجاح المنشود، معبرا عن بالغ تقديري لسلفكم سعادة السيد مارتن اندجابا، سفير ناميبيا، للكفاءة المشهودة التي أدار بها أعمال هذا المجلس خلال فترة رئاسته. كما يسرني أن أتوجه إليكم بالشكر على عقد هذه الجلسة الطارئة بناء على طلب كل من المجموعة العربية وحركة عدم الانحياز.

إن عقد هذا الاجتماع الطارئ في هذه اللحظات لتناول الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة هو تعبير واضح عن مدى اهتمام وإدراك المجلس لخطورة الأحداث الأخيرة التي تهدد منطقتنا بحلقة جديدة من العنف وسفك الدماء. ولقد حذر صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين من مخاطر هذه الأعمال على مسيرة السلام، لتؤكد هذه الأحداث مرة أخرى حاجة الشرق الأوسط الملحة إلى السلام وحق الشعب الفلسطيني في التخلص من نير الظلم والاحتلال الذي ما زال يعاني منه منذ زمن طويل.

إن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية تدين بشدة ما يتعرض له الفلسطينيون في الأراضي المحتلة من اعتداءات وممارسات احتلالية قمعية على يد سلطات الاحتلال الإسرائيلية، التي قامت مؤخرا بتصعيد عدوانها وذلك بإطلاق نيران أسلحتها التدميرية من البر والبحر والجو ضد الفلسطينيين والمؤسسات الفلسطينية والمنشآت المدنية والتي طالت منزل مدير المكتب التمثيلي الأردني في غزة، كما تأسف الحكومة الأردنية لمقتل السكان المدنيين من الجانبين.

إن ما يجري في الأراضي المحتلة يغذي التطرف والممارسات الاستفزازية التي تمارسها القوى الرافضة للسلام داخل إسرائيل ضد الفلسطينيين والتي ستغرق المنطقة في مزيد من العنف والاحتقان، وتقوض بتصرفاتها

عملية السلام وتعمل على إعادة المنطقة إلى حالة النزاع والعنف ومشاعر الكراهية والعداء.

تدعو الحكومة الأردنية إسرائيل إلى الوقف الفوري لجميع أعمال العنف ورفع الحصار عن المدن الفلسطينية وتنفيذ الاتفاقيات المبرمة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة واحترام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩. كما تدعو الحكومة الأردنية إلى ضرورة قيام لجنة تقصي الحقائق بمباشرة إعمالها بأقرب وقت ممكن، وإلى تشكيل وإرسال قوات مراقبة دولية إلى الأراضي المحتلة تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة.

إن الأردن مليكا وحكومة وشعبا ليؤكد وقوفه إلى جانب الشعب الفلسطيني الشقيق في سعيه لنيل حقوقه المشروعة وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف معربا باسم حكومتي عن أصدق مشاعر العزاء والمؤاساة للقيادة الفلسطينية وللشعب الفلسطيني الشقيق بشهدائه الأبرار.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الأردن على كلماته الرقيقة الموجهة إلي وإلى سلفي.

المتكلم التالي على قائمتي هو ممثل كوبا، أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد رودريغيز باريلا (كوبا) (تكلم بالاسبانية): سأتكلم أولا بصفتي الرئيس بالنيابة للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

اتخذت العشرات من القرارات التي تعبر بوضوح عن إرادة الأغلبية. وتتضمن الأمثلة الحديثة، قرار المجلس ذاته ١٣٢٢ (٢٠٠٠) وقرار الجمعية العامة دإط - ٧/١٠. وقد أعرب مؤتمر القمة العربي المعقود في مصر بتاريخ ٢١ و ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر عن رأيها في هذا الشأن وفي ١٩ تشرين الأول/أكتوبر اتخذت لجنة حقوق الإنسان قرارها S-5/L في هذا الشأن.

ولم يكن هناك بديل لاستئناف الدورة الخاصة الاستثنائية للجمعية العامة، التي اتخذت القرار دإط - ٧/١٠ في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر. وأدانت الجمعية، ضمن جملة أمور، استخدام القوات الإسرائيلية للقوة المفرطة ودعت أعضاء مجلس الأمن إلى متابعة الحالة عن كثب، بما في ذلك تنفيذ القرار ١٣٢٢ (٢٠٠٠). وفضلا عن ذلك، فقد صوت المجلس الاقتصادي والاجتماعي اليوم لصالح تأييد القرار الذي اتخذته لجنة حقوق الإنسان في ٩ تشرين الأول/أكتوبر.

والأمين العام اضطلع أيضا ويواصل الاضطلاع بدور بالغ الأهمية في السعي إلى إيجاد حل للأزمة. واللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف تشيد بجهوده وتحثه على مواصلتها.

بيد أن استخدام العنف قد زاد بدلا من أن يتناقص. وفي الأيام الأخيرة، صعدت القوات الإسرائيلية من أنشطتها ضد السكان الفلسطينيين مع شن اعتداءات كبيرة من الجو والبحر والأرض. والانتهاكات الخطيرة لاتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية السكان المدنيين في وقت الحرب المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، ما زالت قائمة.

وفي مناقشات سابقة أجراها مجلس الأمن حول هذا البند، تكلمت وفود عديدة عن الصور المذهلة التي شهدها الجميع لمقتل الطفل محمد الدرة. ومات بعد ذلك العديد من الأطفال الآخرين والمدنيين الأبرياء الآخرين. وخلال شهري العنف الناجم عن الزيارة الاستفزازية للحرم الشريف في ٢٨ أيلول/سبتمبر، مات أكثر من ٢٧٠ شخصا وأصيب بجراح ٧ ٠٠٠ شخص، أغلبيتهم العظمى من الفلسطينيين.

ولو أن إسرائيل نفذت العديد من قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة بشأن مسألة فلسطين، لما كنا وصلنا إلى الحالة الحرجة الراهنة في الأراضي المحتلة، وفي الجلسة

السرية لمجلس الأمن المعقودة في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، وصف رئيس السلطة الفلسطينية بالتفصيل الحالة المتدهورة على أرض الواقع وأوضح بجلاء الأسباب التي تدعو إلى وزع قوة حماية من المراقبين على الفور.

والممارسات والسياسات الإسرائيلية التي تتنكر لاحتياجات وتطلعات الشعب الفلسطيني لن تتماشى أبدا مع عملية سلام مشروعة تستند إلى القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). ولن يمكن التوصل إلى سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط قبل أن يمارس الشعب الفلسطيني حقه المشروع في إنشاء دولة مستقلة عاصمتها القدس الشرقية، وقبل أن تعاد جميع الأراضي العربية المحتلة، وقبل أن تنسحب إسرائيل من قطاع غزة والضفة الغربية والجولان السورية وحتى خطوط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧. ولن يكون هناك سلم دائم قبل أن تتوقف الاستفزازات في الجنوب اللبناني وقبل أن يطلق سراح الأسرى والمعتقلين العرب من السجون الإسرائيلية وقبل أن تزال المستوطنات الإسرائيلية وفقا للقرار ٤٦٥ (١٩٨٠).

أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لجمهورية كوبا.

نحن نشيد برئيس مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر، ممثل ناميبيا، على الطريقة الفعالة التي أدار بها العمل الهام للمجلس خلال رئاسته.

ومن المهم أن نلاحظ كيف أن بعض أعضاء المجلس الذين يحرصون على الدعوة إلى فكرة الاضطلاع "بالتدخل الإنساني" بتفويض أو بدون تفويض من مجلس الأمن كلما قرروا أن هناك حالة لحقوق الإنسان مثيرة للقلق ينبغي تصحيحها - فقدوا كل حماسهم في هذه الحالة، ويقومون بمناورات ليمتنع مجلس الأمن والجمعية العامة عن استخدام سلطاتهما بموجب الميثاق. وما من توضيح أكبر للمصالح التي تخدمها حقيقة ما تسمى بالتدخلات الإنسانية.

ويعرف الجميع أن هناك معايير مختلفة تطبق على إسرائيل. وتلك حالة نموذجية لما يحدث عندما تسعى الولايات المتحدة، العضو الدائم في مجلس الأمن وحليفة إسرائيل، إلى تحقيق مصالحها الوطنية من خلال استخدام تعسفي لسلطاتها وامتيازاتها. فالنفاق والمعايير المزدوجة سائدان بحماية من امتياز حق النقض المناهض للديمقراطية الذي عفا عليه الزمن.

وكوبا تؤيد موقف أعضاء مجلس الأمن الذين هم أيضا أعضاء في حركة عدم الانحياز وأعضاء مجلس الأمن الآخرين الذين يبذلون جهودا صادقة لكفالة اضطلاع المجلس بمسؤولياته. وكوبا تدعو مجلس الأمن إلى العمل دون إبطاء بشكل يتماشى مع الحالة ومسؤولياته السامية. فعلى المجلس أن ينشئ على الفور قوة من المراقبين لحماية المدنيين الفلسطينيين. وينبغي له أن يطلب إلى إسرائيل أن تتوقف عن استخدام القوة وأن تنفذ العديد من قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة بشأن مسألة الشرق الأوسط.

فذلك هو الطريق الوحيد الذي يؤدي إلى سلم عادل ودائم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل إسرائيل، الذي طلب الكلمة.

السيد لانكري (إسرائيل) (تكلم بالفرنسية): لا شك بعد الآن في أن السلطة الفلسطينية قد قررت خيارها. لقد اختارت المجابهة العنيفة، التي تغذي وتدعم الاختيار الاستراتيجي الذي اعتمده وأعلنه الرئيس عرفات بصراحة أثناء المؤتمر الإسلامي الذي عقد في الدوحة في الأسبوع الماضي. وهذا الاختيار الاستراتيجي هو ما أسماه بانتفاضة الاستقلال.

وبينما أعلن رئيس الوزراء باراك في كامب دافيد التزامه بمشروع جسور يرمي إلى إنهاء الصراع مع الفلسطينيين، يختار الرئيس عرفات خيارا مدمرا ليحقق

أغراضه السياسية من خلال النار والدماء. ورغم أن الرئيس عرفات التزم في ٩ أيلول/سبتمبر - ليلة التوقيع على اتفاقات أوسلو - في رسالة موجهة إلى رئيس الوزراء رابين، بالتخلي عن الإرهاب كوسيلة لتحقيق الأغراض السياسية، يبدو أنه عاد بسرعة إلى نفس الممارسات الوضيعة التي مارسها في الماضي، والتي جردته في نهاية المطاف من أن يكون مشاركا في المحادثات مع إسرائيل.

إن الغموض المحسوب والدقيق لأي أمر، أو تعليمات، أو دعوة، أو تلميح من السيد عرفات يُفسر على مستويات مختلفة. إن العبارات الازدواجية الغامضة للرئيس عرفات - عبارات للمجتمع الدولي، وأخرى لشعبه، وثالثة للمحيطين به - يصعب جدا تفسيرها. ولهذا، يجب ألا ندهش عندما نرى السيد عرفات يطلب قوة حماية دولية من ناحية، بينما يفرج، من ناحية أخرى، عن الإرهابيين من سجونه، ويطلقهم ضد إسرائيل. ويعلن تنصله من أفعالهم. إن رقصة الرئيس عرفات الغريبة، ولغته المعقدة لا يمكن أن تستمر في خداع شركائه في السلام - الإسرائيليين - أو المجتمع الدولي، الذي، بإلهامه وموضوعيته الفائقين، لن يخدع إلى أجل غير مسمى بالتفافه واعوجاجه أو بأعماله المبهمة.

ولأول مرة، منذ بدء هذه الأزمة، نرى في بيانات العديد من أعضاء المجلس ملامح التأنيب لمختلف الأفعال غير المقبولة، التي لا توصف والتي ارتكبها الفلسطينيون في الأيام القليلة الماضية في كفر ناحوم وحضرة. إننا نحيط علما بها مع الاهتمام الشديد. وسواء كانت هذه البيانات التي تشجب الأعمال الإرهابية الفلسطينية ضعيفة أو قوية، فإن الإدلاء بها أمر هام لأنه يمثل نهجا أكثر عدلا للطرفين. وفي هذا الصدد، يبدو لنا أن بياني ممثلي الأرجنتين وكندا، بصفة خاصة، مثالان حميدان في أهميتهما وصلاحيتهما.

ونلاحظ مع الاهتمام الشديد الدعوة الجماعية الفعلية إلى العودة إلى الهدوء وإجراء المفاوضات. وأود أن أذكّر بأنه قبل أن تنفذ إسرائيل التدابير المشروعة للدفاع عن النفس، كانت الحكومة تحاول تنفيذ سياستها السلمية. وكما يعلم المجتمع الدولي جيدا اتخذ رئيس الوزراء باراك في كامب ديفيد سياسة سلمية مبتكرة جدا ومساعدة لإنهاء الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. وقبل أن تبدأ الطائرات العمودية والدبابات، تقدم السيد باراك بمقترح للسلام لم يسبق له مثيل كان من شأنه أن يحقق ما كان غير ملموس ويجسد ما كان محظورا قبل ذلك. وبدأ رفع العقبات الضخمة المتصلة بمختلف القضايا المتعلقة بتحقيق حل قاطع للصراع عندما اختار الرئيس عرفات أن يلجأ إلى العنف والإرهاب.

أريد أن يكون كلامي واضحا: كان بمستطاع الرئيس عرفات، من خلال الحل التفاوضي في كامب ديفيد والشروط التي وافق عليها الجانبان لمنفعة كل من الطرفين، أن يبدأ في إنشاء دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل، والبدء في مصالحة حقيقية بين الشعبين. وكان تحقيق هذا الحل متوقفا على الموافقة الثنائية الفلسطينية - الإسرائيلية عليه. وكان هذا معتمدا، وإن لم يكن اعتمادا كليا، على اختيار الرئيس عرفات واستعداده لاحترام نفس الالتزامات التي جعلته شريكا في الحوار مع إسرائيل.

ولكن عملية السلام لم نجمدها نحن الإسرائيليين. والسلام لا يمكن تحقيقه إلا مع شريك يلتزم بأن يكون جزءا من تاريخ التعايش وليس شريكا يبتعد في رفض وإلغاء شريكه. لقد اختارت إسرائيل السلام ووقعت اتفاقين مع مصر والأردن.

وفضلا عن ذلك، فإن الاتفاقات الانتقالية التي تبعت اتفاقات أوسلو أسفرت عن منجزات متنوعة يعيش من خلالها الآن ٩٨ في المائة من الفلسطينيين في غزة والمدن الرئيسية ومئات من القرى في الضفة الغربية تحت إدارة السلطة الفلسطينية بدلا من المعيشة في ظل الاحتلال. واختيار الحل الوسط بالنسبة للأراضي، والحل النهائي

للصـراع الفلسـطيني – الإسـرائيلي، والتعـايش والمصالحـة، اختيار تود إسرائيل أن تنفذه في أقرب وقت ممكن. وهذا هو الهدف الذي يجب أن نوجه إليه طاقاتنا. وإذا لُبي هذا النداء اليوم، فسنحرز على الأقل بعض التقدم اليوم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة للمراقب الدائم عن فلسطين الذي طلب الكلمة.

السيد القدوة (فلسطين) (تكلم بالعربية): شكرا، السيد الرئيس، المراقب الدائم لفلسطين طلب الكلمة مرة أخرى مضطرا، للتعاطي مع الخطاب الثاني لمندوب إسرائيل.

لقد حاولنا دائما خلال مداولاتنا في الأمم المتحدة، بما في ذلك المداولات في إطار مجلس الأمن أن نبتعد عن الحديث عن أشخاص، وأن نحاول تجنب إضفاء الصبغة الشخصية على الأمور، وأن نعتمد الموضوعية بكل قدر ممكن. أما الجانب الإسرائيلي فما زال يمارس هوايته المعتادة في الهجوم على الزعيم الفلسطيني والرئيس المنتخب للشعب الفلسطيني.

ولا أدري، تحديدا، ما الهدف الذي يمكن تحقيقه من ذلك سوى إطلاق مزيد من الرصاصات القاتلة على ما تبقى من عملية السلام، أو من أمل السلام بشكل عام. ما الخطأ في أن يدعو قائد الشعب الفلسطيني إلى انتفاضة الاستقلال؟ ما الخطأ في الانتفاضة؟ أو ما الخطأ في الاستقلال؟ ربما هناك خطأ في الاستقلال الفلسطيني بالنسبة لإسرائيل، ولكن، لحسن الحظ ليس للمجتمع الدولي.

الانتفاضة التي استمرت سبع سنوات، كانت تعبيرا جماعيا غير عنيف للشعب الفلسطيني عن رفضه للاحتلال وإصراره على تحقيق حقه في تقرير المصير وإقامة دولته. دفع المدنيون الفلسطينيون العزل ثمنا غاليا خلال هذه الانتفاضة. نحن نفخر بها ونفخر بشعبنا وبتضحياته. لا خطأ في ذلك، بل كل الصحة في مثل هذا الموقف الجماعي المبدئي لشعب بأكمله. وما زال السيد ممثل إسرائيل يود الحديث عن أشخاص. لعله من اللازم إذن أن أذكر بسجل السيد إيهود باراك، رئيس الوزراء الإسرائيلي. ذلك الرجل الذي سمح بالزيارة المشؤومة لآريل شارون في ٢٨ أيلول/سبتمبر الماضي. والذي يقول الكثيرون إنه الرجل الذي تآمر مع آريل شارون بالسماح بهذه الزيارة، مع العلم المسبق بما يمكن أن تقود إليه. الرجل صاحب نظرية الاستراحة المؤقتة (Time-out) من عملية السلام، والذي اتخذ موقفا رسميا معلنا بإنهاء هذه العملية – ولو إلى حين. الرجل الجنرال صاحب النظرية العسكرية "الاصابة الدقيقة" (Pin-Point Strike)، وكأن الشعب الفلسطيني مجرد أشياء على الأرض يستطيع هو أن يمارس ضد هذه الأشياء نظرياته العسكرية المتقدمة.

رئيس الوزراء الذي لم يف بوعد واحد قطعه للجانب الآخر الذي يتفاوض معه. الشخص الذي لم ينفذ أي إتفاق تم عقده. السيد باراك لم ينسحب من سنتيمتر واحد من الأراضي الفلسطينية غير تلك الأراضي التي وافق على الانسحاب منها السيد بنجامين ناتنياهو. انسحب فقط من الأراضي التي وافق على الانسحاب منها تحديدا السيد بنجامين ناتنياهو. وقف السيد باراك بعملية السلام عند الواي ريفر والذي أنجزه بنجامين ناتنياهو دون أن يتقدم خطوة واحدة في تنفيذ الاتفاقات بين الجانبين. وأخيرا هو الرجل الذي يقودنا الآن إلى حافة الكارثة.

هذه هي القيادة الإسرائيلية، وأسألوا الكثير من المعلقين الإسرائيليين والقوى السياسية الإسرائيلية عما يقال حول هذه القيادة العظيمة.

ما قيل اليوم حول ما حدث تحديدا في إسرائيل نحن لا اعتراض لنا عليه. فقد أكدنا مرارا وقوفنا ضد مثل هذه الأعمال التي تستهدف المدنيين في إسرائيل. فقد أدنا الأعمال الإرهابية في السابق بكافة أشكالها، بما في ذلك

إرهاب الدولة وفي مقدمة ذلك الإرهاب الناتج عن الاحتلال بحد ذاته. ما قيل عن الحادث الذي تعرض له الباص الإسرائيلي في غزة أيضا، إلى حد كبير، لا اعتراض لنا عليه. الأطفال يظلون أطفالا بغض النظر عن جنسيتهم. ولا أحد طبيعيا يريد أن يلحق أضرارا بأي طفل في العالم. لكن أليس من حقنا أن نذكر أن الأطفال الذين جرحوا في الباص الإسرائيلي سبقهم أكثر من ٨٠ طفلا فلسطينيا قتلوا على يد الاحتلال الإسرائيلي؟ قتلوا، ٨٠ طفلا قتلوا على يد الاحتلال الإسرائيلي. أين المساواة هنا؟

هناك أمران نحن لا نقبلهما. الأمر الأول: هل يخطر ببال أي أحد أن الطفل الإسرائيلي هو أكثر أهمية، وأكثر قيمة من الطفل الفلسطيني؟ والثاني: نحن نرفض إعفاء الحكومة الإسرائيلية من مسؤوليتها المباشرة عن ذلك، لأنهم يأتون بهؤلاء المستعمرين بمن فيهم الأطفال بشكل غير شرعي في مخالفة واضحة لقرارات مجلس الأمن وفي انتهاك واضح لاتفاقية جنيف الرابعة التي تمنع نقل السكان. يأتون بهم لاحتلال أرضنا، يأتون بهم ويجمعون أقل من خمسة آلاف مستعمر ليستمر احتلال ٤٠ في المائة من قطاع غزة. هل تعرفون ما هو قطاع غزة؟ ٣٦٠ كيلو مترا مربعا من الأراضي الجرداء الخالية من أية مصادر طبيعية، والخالية حتى من المياه على الأقل، بفضل ما تقوم به إسرائيل من سرقة لهذه المياه. وفوق ذلك، الأرض الأفضل قليلا، وهي ٤٠ في المائة، ما زالت تحتلها إسرائيل لتُسكن فيها أقل من خمسة آلاف مستعمر بشكل غير شرعي. هل هذا احتلال طبيعي؟ كلا. هل هذا أبارتايد؟ كلا. هذا شيء خاص لم يسبق له مثيل في التاريخ المعاصر سيسمى لاحقا الاحتلال الإسرائيلي بكل ما لهذا من معان خاصة وعميقة ومؤلمة نتيجة هذه الممارسات الإسرائيلية.

هم إذن المسؤولون أولا وأخيرا عن مثل هذه الأحداث. الاحتلال هو مصدر كل هذه الأحداث. وانتهاك القانون الدولي ومخالفة قرارات مجلس الأمن السبب في كل هذه الأحداث. وأخيرا، أرجو ألا يتذكر أحد أرواح الأبرياء فقط عندما تكون الضحية إسرائيلية. خمسة أطفال إسرائيليين جرحى، نحن ندين ذلك ونقف ضده، لكننا لا نقبل أن يتذكر أحد هذا الموضوع فقط في هذه اللحظة. ماذا عن عشرات الأطفال الذين تم قتلهم عمدا برصاص القناصة، عمدا، برصاص القناصة وبدم بارد من قبل جنود الاحتلال. ورأيتم عشرات التقارير وعشرات الأفلام وعشرات الكاميرات حول هذا الموضوع. الوضع فعلا محزن ويثير الشجون.

وكنت لا أرغب في الدخول في كل هذا الكلام حتى نبقى بمستوى معقول يليق بهذا المجلس. ولكن يصر ممثلو إسرائيل دائما، يصرون على دفع الأمور حتى نهايتها. شيء مؤسف ويجب أن ينتهي، ولكن النهاية تأتي من خلال تغيير التفكير، تغيير عقلية المحتل. السلام يتطلب الاحترام المتبادل والاعتراف بوجود الآخر وبحق الآخر على قدم المساواة معي، وليس من خلال مخاطبة الآخر فإنني السيد وأنا المحتل. وعلى الآخر أن يفهم أن مجلس الأمن لن يفيده شيئا: وأن القانون الدولي لن يفيده شيئا وأن الصراخ من الألم لن يفيده شيئا. ويجب أن يعود إلى السيد لأن السيد هو الذي سيمنحه شيئا ما عليه أن يقبله. هذا غير مقبول يا سادة، غير مقبول. البداية هي في تغيير التفكير، وفي الاعتراف بأن هناك احتلالا، وبقبول الآخر، وبكرامة الآخر على قدم المساواة.

أخيرا، نحن نود أن نشكر كل أعضاء مجلس الأمن وكل الوفود التي تقدمت بمداخلاتها اليوم. وأريد أن أشير بشكل خاص إلى تقديرنا لبيان مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي ولقبولنا لمحتوى هذا البيان وباستعدادنا للعمل معهم ومع الآخرين وكافة الأطراف المعنية والمستعدة لبذل جهد من أجل إنهاء هذا الوضع والتوصل إلى سلام في منطقة الشرق الأوسط.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لم يعد هناك متكلمون آخرون في قائمتي.

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/١٠.